DOI:10.52113/uj05/024-17/1419-1444 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة : www.muthuruk.mu.edu.iq

الاثار الجغرافية السياسية لأزمة العدالة الاجتماعية على الواقع السياسي في العراق بعد عام 2003

هبة شاكر عبد الأمير *

عدنان كاظم جبار الشيباني

جامعة المثنى/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

تاريخ الاستلام: 2024/7/28

تاريخ التعديل : 2024/8/05

قبول النشر: 2024/8/07

متوفر على النت: 2024/9/30

الكلمات المفتاحية :

العدالة الاجتماعية ، الانغلاق السياسي، اختلالات التوزيع

الملخص

يعد موضوع العدالة الاجتماعية من الموضوعات التي ظهرت حديثا ورُبط بالجغرافيا لتحقيق العدالة التوزيعية وبالجغرافيا السياسية لاقترانها بالدولة ووظائفها التي تؤديها والتزامها بتوفير الحاجات الأساسية والخدمات لأفراد شعبها لتحقيق الرفاهية لهم من خلال السياسات والاليات التي تتبعها مؤسساتها السياسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، مستندة في ذلك على مبادئ المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص وتحقيق التوازن بين أقاليم الدولة لاسيما ما يتعلق بتحقيق التنمية والنهوض بواقع الشعوب التي تتمتع بتركيبة اثنوغرافية ، فضلا عن عدم ايفاء الدولة بالتزاماتها تجاه موطنها يتمخض عنها ازمة عدالة اجتماعية تنعكس على استقرار الدولة واستثمار مواردها والحفاظ على تركيبتها الاجتماعية والنهوض بواقع بيئتها مما يتمخض عنها انعكاسات تزيد من شعف وهشاشة الدولة وتستنزف قوتها وامكانياتها.

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2024

المقدمة:

تُعد العدالة الاجتماعية من الموضوعات المهمة التي تمس الركن الأول من اركان الدولة الا وهو الشعب وتمثل العدالة الاجتماعية عنصراً مهماً للمجتمع الإنساني، اذ تقوم عليها ضمان التوزيع العادل لموارد الدولة وثرواتها والدخل وضمان المساواة وتوفير فرص متساوية بين المواطنين دون تمييز او تفرقة، وتمثل سبيلاً مهما في ضمان استمرار النظام السياسي والنمو الاقتصادي والازدهار والتنمية لتلبية الحاجات الضرورية للشعب.

اتسمت الدولة في العراق قبل عام 2003 بانعدام تحقيق العدالة الاجتماعية وبعده بضعف تحقيق العدالة الاجتماعية، اذ ان الشعب العراقي كان ولا يزال يعاني من سوء توفير الخدمات وتدني مستوياتها والحرمان الاجتماعي وتعطل مسار التنمية بسبب سوء إدارة الدولة وتأدية وظائفها إزاء افراد شعبها، فالتغيير الذي حدث بعد عام 2003 ليس سلبيا بحد ذاته وانما ايجابي لكن ما حصل في العراق ونظامه السياسي عقب عام 2003 هذا النظام الحديث النشأة والتكوين اصبح مثقلا بالمشكلات والأزمات الواضحة نظراً لانعدام العدالة الاجتماعية، وسوء توزيع الفرص، مما أسهم في تفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، وأصبحت تنازع الدولة في وجودها وادارتها وتسييرها للعملية السياسية، فضلا عن ما تمخض من ازمة العدالة الاجتماعية من اثار اثرت على مجمل العملية السياسية وآلية تحقيق التنمية المستدامة، واذا بقي الوضع على

*الناشر الرئيسي : E-mail : hebashaker11@gmail.com

ما هو عليه من الممكن ان يؤدي الى تفكك الدولة و تفاقم هشاشتها، ومن هنا يأتي دور الدولة من خلال تنفيذ استراتيجياتها وخططها التنموية وبرامجها لينتشل واقع الشعب من الحرمان ونقص الخدمات للنهوض بواقع الدولة في العراق من واقعها المرير ومن هنا يأتي دور العدالة الاجتماعية لتطبيق مبادئ العدل والمساواة وإعطاء كل ذي حق حقة وبما يحقق الرفاه للشعب ويعم الامن والاستقرار في الدولة لضمان تطورها وتقدمها.

أولا- مشكلة البحث

يمكن صياغة مشكلة البحث بالشكل الاتي:

1- ما العدالة الاجتماعية؟

2- ما الاثار السياسية المترتبة على ازمة العدالة الاجتماعية في العراق بعد عام 2003؟

3- ما الحلول السياسية المقترحة لمعالجة ازمة العدالة الاجتماعية في العراق بعد عام 2003؟

ثانيا- فرضية البحث

تمثل جواباً لمشكلة البحث وقد صُيغت بالشكل الآتي:

1- العدالة الاجتماعية تعنى بالمساواة وتكافؤ الفرص وحماية حقوق الانسان والتمتع بحقوق المواطنة.

2- ترتب على ازمة العدالة الاجتماعية في العراق بعد عام 2003 العديد من الاثار السياسية التي اثرت على عملية تحقق العدالة الاجتماعية وجني ثمار التنمية.

3- وضعت العديد من الحلول السياسية التي من الممكن ان تساعد متخذ القرار السياسي في تلافي حدوث ازمة عدالة اجتماعية.

ثالثا- أهمية البحث

تكمن في أهمية الموضوع الذي تناولته وهو الاثار السياسية لأزمة العدالة الاجتماعية للدولة في العراق بعد عام 2003 للتعرف على طبيعة الاثار للوقوف عندها لتلافيها والحد من تفاقمها، والركون لاستخدامها كأداة دلالة على مواطن الضعف في دولة العراق، لوضع بعض الحلول المقترحة لصناع القرار في العراق في الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق العدالة الاجتماعية بما يحافظ على بقاء الدولة وديمومتها وتحقيق الاندماج المجتمعي.

رابعا- هيكلية البحث

قسم البحث على ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول مفهوم العدالة الاجتماعية وعالج المبحث الثاني الاثار السياسية لازمة العدالة الاجتماعية في العراق بعد عام 2003، بينما استعرض المبحث الثالث الحلول السياسية لازمة العدالة الاجتماعية في العراق بعد عام 2003، واختتم البحث بمجموعة من النتائج والمقترحات وقائمة من الهوامش والمصادر.

المبحث الأول – مفهوم العدالة الاجتماعية

1- العدالة الاجتماعية لغةً

ورد في لسان العرب (العدل : ما قام في النفوس انه مستقيم، وهو ضد الجور... والعدل : عدل الحاكم في الحكم، والعدالة وصف بالمصدر معناه: ذو عَدْلٍ)(بن منظور، 1999: 84-85).

2- العدالة الاجتماعية اصطلاحاً

يعد مصطلح العدالة الاجتماعية من المصطلحات المشتقة من كلمة (العدالة)، لكنها كغيرها من المصطلحات لا يمكن ادراك معناها الا من خلال الاطار العام للمجتمع الإنساني الذي يعيش على إقليم الدولة وذلك لان كل مجتمع له أوضاعه الخاصة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.(عزيز، طارش،2018: 252)

لقد ذكر مصطلح العدالة الاجتماعية لأول مرة في منتصف القرن التاسع عشر على لسان الكاهن اليسوعي الإيطالي لويجي تاباريلي دازجليو في مقالة بعنوان(نظرية عن القانون الطبيعي مدعومة بالحقائق) نشرت عام 1843 بإيطاليا قال فيها "يجب ان تتحقق العدالة الاجتماعية في الواقع بين الجميع عندما يتعلق الامر بحقوقه الإنسانية"(اوزتار،2020) ، وعرف مصطلح العدالة الاجتماعية في المعجم الفلسفي بأنه(احترام الحقوق

DOI:10.52113/uj05/024-17/1419-1444

الطبيعية والوضعية التي يعترف بها المجتمع لجميع افراده كتنظيم العمل ومنح العمال أجوراً تتناسب مع كفاياتهم وتوفير الخدمات والتأمينات الاجتماعية التي يحق لجميع الافراد ان يحصلوا عليها، لحفظ بقاءهم وتيسير امورهم).(صليبا ،1385: 60).

اما في بداية القرن العشرين اصبح مفهوم العدالة الاجتماعية مفهوما متبنى من قبل الاشتراكيين والليبراليين وكان لوصول الحركات الاشتراكية في أوائل القرن العشرين كمنافسين على السلطة السياسية محوراً مهماً لتطوير الأفكار حول العدالة الاجتماعية مما اجبر الليبراليين من القاء نظرة نقدية حول عدة قضايا تتعلق بملكية الأرض وتوزيع الثروة ، لذا فأن التعريفات الليبرالية للعدالة الاجتماعية تبنت الدفاع عن اقتصاد السوق الحر وارتفاع سقف مطاليبها بضرورة تبني الدول سياسات إصلاحية من شأنها تؤدي الى توزيع عادل للموارد الاجتماعية مما أدى ذلك الى تأييد فكرة العدالة الليبرالية رسميا عام 1925 في المنشورات البابوية، اما عام 1971 قدمت نظرية العدالة من قبل جون رولز لإدخال مفاهيم جديدة للعدالة الاجتماعية ترتكز على العدالة التوزيعية لتقليص عدم المساواة فيصف رولز من خلال نظريته أن المجتمع العادل يسمح بالحرية الاكثر شمولية، فضلا عن كونه يسعى لتوزيع عادل للمكافأة والخدمات طبقا لاحتياجات المجتمع.(سيساوي، يوسف، 2021: 33)

اما في الأوساط السياسية وبحلول منتصف القرن العشرين اصبح مصطلح العدالة الاجتماعية مفهوما محوريا في ايديولوجيات وبرامج الاحزاب السياسية في جميع انحاء العالم تقريبا، فهي تمثل جوهر وجود عقيدة اشتراكية ديمقراطية تركت بصماتها في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية(United Nations,2016: 12)، لذا وضع مفهوم سياسي للعدالة الاجتماعية هو التأكيد على ضرورة تأمين حقوق الانسان وتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب، فضلا عن الحد من عدم المساواة الاجتماعية بالنظر الى الافراد على انهم احرار متساوين وأعضاء متعاونين بالكامل في المجتمع الذي يتميز بكونه ديمقراطي يضمن المشاركة لجميع مواطنيه في صنع القرار السياسي(El.Kahli 2011-2012:1.2.3) ، لذلك ومنذ عام 2007 أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم (20) فبراير/ شباط يوماً للعدالة الاجتماعية مؤكدة على انه (مبدأ أساسي للتعايش السلمي والازدهار)، وقد عرفته على انه (الانصاف والتوزيع العادل لثمار النمو الاقتصادي)(اوزتار،2020)، اما الإسكوا فقد عرفت العدالة الاجتماعية على انها المساواة في الحقوق والحصول على الموارد والفرص لجميع افراد المجتمع وإزالة الحواجز التي تحول دون تمكين الفئات المحرومة من استخدام قدراتها في صنع القرارات التي تؤثر على حياتها(الاسكوا ، 2020: 20)، تبعا لذلك وسعت الاسكوا من مفهوم العدالة الاجتماعية ليشمل المشاركة في صنع القرارات.

وبناءً على ذلك يعرف الباحثان العدالة الاجتماعية على انها ركيزة أساسية للحفاظ على وحدة الشعب ونسيجه الاجتماعي لانتفاء الظلم والقهر والاستبداد وعدم التمييز وتسمو فيه قيم العدالة والانصاف من خلال حصول كل ذي حق حقه من أبناء الشعب على اختلاف انتماءاتهم واعراقهم وحصولهم على فرص متكافئة في ممارسة الحقوق والحريات والمشاركة في الحياة العامة والسياسة للدولة.

المبحث الثاني- الاثار السياسية لازمة العدالة الاجتماعية في العراق بعد عام 2003

تدور حول قضية الاتجاهات الفكرية والفلسفة السياسية التي تتبعها النخبة الحاكمة ومدى تأثير ذلك من تحقق العدل الاجتماعي الذي يرتبط بمدى تمكن هذه النخبة من الاستناد الى عدالة التوزيع للموارد والاعباء بين افراد الشعب ومدى التزامها بواجباتها تجاهه بما يعمق من العلاقة فيما بينهما ويجعلهم يشعرون بأنهم سواسية وكسبها للشرعية وزيادة الثقة بين الطرفين (الشعب والدولة)، التي تدور حول تغليب مصلحة المواطن وتوفير الخدمات الأساسية التي تسهم من تخفيف الفقر

DOI:10.52113/uj05/024-17/1419-1444

وتراجع معدلات البطالة، الا ان السنوات التي تولت فيها الأحزاب الحكم في الدولة برهنت عكس ذلك مما شكل ذلك عائقا كبيرا من تحقيق العدالة الاجتماعية، وسيتم توضيح الانعكاسات التي تمخضت عن ازمة العدالة الاجتماعية بشكل يجعل المتلقي يعرف الدور الذي تولته هذه الأحزاب والنخبة الحاكمة وبالشكل الآتي:

1- الانغلاق السياسي (الديمقراطي)

أدت تداعيات الاحتلال الأمريكي، والإرث السيئ للأنظمة الجمهورية المتعاقبة، إلى انهيار وتقويض ما بقي من أركان الدولة السابقة في محاولة لإعادة بناء الدولة على أساس المذاهب التمثيلية. لقد كانت تجربة، تم خلالها تحقيق بعض الأهداف، في حين لم يتم تحقيق بعضها الآخر، الا انها مرحلة بدأت معها الانقسامات الطائفية العرقية التي تعود بجذورها منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921، التي كانت كامنة سياسيا في عهد الملكية، ومن ثم ظهرت ووصلت إلى مستويات متزايدة في العقود اللاحقة من العهد الجمهوري، وخاصة خلال فترة الحكم الشمولي عام 1968 — 2003، الذي أدى إلى سقوط هيكل السلطة، لكن «قواعد اللعبة» البريطانية لعام 1920 تكررت بشكل دقيق تقريبًا من قبل الولايات المتحدة في عام 2003، اذ كان يُعتقد بعد العام ذاته، أنها تنتج نموذجاً لـ "شمولية النخبة" يعتمد على آلية التمثيل الطائفي والعرقي وإضفاء الشرعية على الإدارة السياسية الجديدة للدولة، لكن تلك الشمولية كانت مقتصرة إلى حد كبير على القيادة الجديدة للدولة(Muntasser, 2022: 112-113).

ان العدالة هي التي تقود الى استقرار الدولة لكن الحقيقة المرة في جميع مراحل الدولة في العراق الحديث من تاريخ تأسيسها عام 1921 لغاية اليوم لم تستطيع كسب ولاء الشعب العراقي بالكامل، حيث ان جميع الحكومات بمختلف انظمتها الملكية، الرئاسية، والان البرلمانية لم تتمكن من تحقيق العدالة الاجتماعية لكسب ولاء شعبها، لاسيما بعد عام 2003 اذ أتسم النظام السياسي العراقي الذي تأسس بعد الاحتلال الأمريكي بتعدد مراكز القوى وضعف الادارة، مع ديمقراطية توافقية تركز على التقسيمات الطائفية والقومية كأسبقية عليا، ومن أخطر السمات التي رافقت هذا النظام السياسي هو تراجع مشروع الامة العراقية بشكل متسارع لان سلطة الدولة بنيت على أساس طائفي(جلود، 2020)، ففي الوقت الذي يكون فيه التعدد في السلطات وهو ما حدث للنظام السياسي في العراق بعد عام 2003 ضرورة من أجل عمل الحكومة لتوزيع المهام فيما بينها وهي مهام ادارة الدولة على اساس تحقيق مصالح الشعب والرفاهية للمواطنين وتقديم ما يحتاجه الشعب من السلطة الحاكمة الا وهو قدرا معقولاً من العدالة في الحياة العامة، الا ان بعد عام 2003 لم يشهد تناقل السلطة بشكل يحقق الاستقرار وتحقيق مصالح الشعب وبناءها وفق العدالة الاجتماعية في العراق والسبب في ذلك هو أن اغلب افراد سلطة الدولة الذين يسوسون امورنا أنما هم على نسق من التفكير لا يختلف في التفاصيل الا أنه يختلف في الاسس الروحية والاتجاه(حسين، 2022 :577)، هذا النسق ولد ما يسمى بالانسداد السياسي: الذي يعني إبقاء إدارة النظام السياسي القائم منغلقا على أوامر وتوجيهات مجموعة ثابتة وحصرية من المكونات والأحزاب، سواء تغيرت هذه المجموعة أو توسعت أو تقلصت أفرادها أو عددها، فإنها ستبقى الباب والممر المؤدي إلى السلطة والحكم، ويرجع بقاء هذه المجموعة متسلطة ومستمرة في أداء مهمتها الإنغلاقية، مما ادى الى:(بندي،2022)

1- فشل الأحزاب السياسية وقياداتها من تحقيق الديمقراطية في سير العملية الانتخابية مما تمخض عنه (انسداد سياسي) بدى جليا عقب الانتخابات النيابية المبكرة في 2021/10/10، اذ فشلت به الأحزاب السياسية والشخصيات الفائزة والقادة من انتخاب رئيس للجمهورية، وتحديد الكتلة النيابية الأكثر عددا، وتسمية رئيس وزراء الحكومة المقبلة، وعدم مراعاة التوقيتات الدستورية المتعلقة بهذا الموضوعات الحيوية ، إذ كان العراق

DOI:10.52113/uj05/024-17/1419-1444

قبل عام 2003 يعتمد على الشرعية السياسية المستمدة من حكم الحزب الواحد، دون التعددية السياسية ومشاركة الأقليات(Shakor, 2020: 115)، وهنالك مجموعة من الأسباب والعوامل التي سببت في عملية الانسداد السياسي للدولة في العراق، ويمكن اختصارها في الآتي:(بندي، 2020)

أ- الصراعات بين الكتل والأحزاب ، والإنقلاب على العرف السائد والقائم المتمثل بالإتفاق على تكوين الكتلة (الأكثر عددا) المنبثقة منها إسم رئيس الوزراء القادم، ومن ثم تشكيل الحكومة التوافقية بين المكونات الأساسية في المجتمع العراقي.

ب- مواجهة تشكيل الحكومة بعد عام 2003 عقب كل عملية انتخابية سواء كانت برلمانية او محلية ولادة عسيرة ويمكن ان نتلمس ذلك بعد اجراء الانتخابات البرلمانية فقد يصل الامر لدى القوى السياسية (الأحزاب السياسية) العجز في تشكيل الحكومة لمدة (9) اشهر تنعكس اثار ذلك على تحقيق مصالح الشعب.

ت- الخلافات السياسية التي تطال جميع القوى السياسية والطوائف على سبيل المثال لا الحصر الخلافات الكوردية، وخاصة بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني برئاسة مسعود البارزاني والإتحاد الوطني الكوردستاني برئاسة بافل جلال الطالباني، في عدم التوافق في موضوع (أختيار المرشح الكوردي لتولي منصب رئيس الجمهورية)، مما دفع كل حزب أن يرشح من يمثله للفوز بهذا المنصب داخل قبة مجلس النواب، للوصول الى قصر دار السلام في بغداد العاصمة، وبلغت هذه الخلافات ذروتها بعد قيام المحكمة الإتحادية العليا بإستبعاد هوشيار زيباري. مرشح الديمقراطي، من سباق الرئاسة، بناءً على شكوى من نواب الإتحاد الوطني، أنعكست هذه الخلافات على الملفات الكوردية داخل إقليم كوردستان وعلى رأسها ملف إنتخابات برلمان كوردستان وقانون الإنتخابات وتشكيل المفوضية المستقلة للإنتخابات والإستفتاء، عدا ملفات النفط والغاز والواردات الداخلية والخارجية وشكل إدارة الإقليم.

ث- تركيز القيادات السياسية في العراق على المواقف السابقة الصادرة من بعضها بعضاً تجاه الآخر، دون التركيز على المشتركات والمصالح العليا للشعب والدولة، ومن المعلوم سياسيا ودبلوماسيا أن التركيز على المواقف دون قراءتها ضمن سياقاتها التأريخية والمرحلية المعينة، سيكون سببا في التعصب بالرأي والتنافر ورفض الآخر وصولا الى كسر الإرادات، ومثل هذه الأمور بعيدة وخارجة عن لعبة السياسة المتحركة والمتغيرة في الإتجاهات والأشكال والمحتويات والتحالفات.

ج- الخروقات الدستورية المتجددة والمتكررة، لاسيما المتعلقة بموضوع التوقيتات الدستورية، في إنتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة، وبالذات بعد الإنتخابات النيابية، الدورة الثانية. في عام 2010، وخرق قانون (إنتخابات مجلس النواب) رقم (9) لسنة 2020 ، ففيما يتعلق بانتخابات عام 2010 حيث فازت القائمة العراقية الوطنية بزعامة أياد علاوي بـ: (91) مقعدا نيابيا، ورغم ذلك فإنها لم تكلف بتسمية رئيس الوزراء. آنذاك، وتشكيل الحكومة، وذلك بسبب التفسير غير الموفق من قبل المحكمة الإتحادية العليا للمادة (76/أولا) من الدستور التي تنص على "يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الاكثر عددا بتشكيل مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية"(دستور جمهورية العراق لعام 2005)، وهي تتعلق بالكتلة النيابية الأكثر عددا، حيث فسرت المحكمة بأنها الكتلة التي تشكل بعد الإنتخابات أو التي تسجل أثناء الجلسة الأولى لمجلس النواب أو التي تقدم الى رئيس مجلس النواب المنتخب، وإستناداً على هذا التفسير ، تحالفت القوى الشيعية تحت مسمى (التحالف الوطني) ومنها التيار الصدري، وبهذه الخطوة سُحِب البساط من تحت أرجل القائمة العراقية، وعلى أثرها فاز نوري كامل المالكي برئاسة الوزراء للدورة الثانية، وفيما بعد أصبح هذا التفسير عائقا في تشكيل الحكومات العراقية المتعاقبة والى الآن، ونتيجة هذه الخروقات الدستورية من قبل مجلس النواب: قدم كل من الحزب الشيوعي العراقي

DOI:10.52113/uj05/024-17/1419-1444

وحزب الأمة، شكوى الى المحكمة الإتحادية العليا، ضد رئيس مجلس النواب العراقي، بسبب التجاوز على المدة الدستورية لإنتخاب رئيس الجمهورية (30) يوما من تأريخ أنعقاد أول جلسة لمجلس النواب [المادة/72/ب] التي تنص على "يستمر رئيس الجمهورية بممارسة مهماته إلى ما بعد انتهاء انتخابات مجلس النواب الجديد واجتماعه، على ان يتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اول انعقاد له"(دستور جمهورية العراق لعام 2005)، ولا شك أن من صميم هذه الإلتزامات والتشريعات، هو القيام بانتخاب رئيس الجمهورية في مدة أقصاه (30) يوما طبقا للدستور والقوانين النافذة، اما ما يتعلق بخرق قانون دستور (إنتخابات مجلس النواب) رقم (9) لسنة 2020، الذي عالج موضوع الكتلة الأكثر عدداً وصحح تفسير المحكمة الإتحادية العليا، من خلال حظره تشكيل التحالفات والإنتقال الى ائتلافات أو كتل أو قوائم أخرى، إلا بعد تشكيل الحكومة، حيث نصت المادة (45) من القانون المذكور: ((لا يحق لأي نائب أو حزب أو كتلة مسجلة ضمن قائمة مفتوحة فائزة بالانتخابات الانتقال الى ائتلاف أو حزب أو كتلة أو قائمة أخرى إلا بعد تشكيل الحكومة بعد الانتخابات مباشرة ، دون أن يخل ذلك بحق القوائم المفتوحة أو المنفردة المسجلة قبل إجراء الانتخابات من الائتلاف مع قوائم أخرى بعد إجراء الانتخابات)). بعبارة أخرى: كل هذه التحالفات المشكلة بين الكتل النيابية الفائزة في الانتخابات المبكرة في 2021/10/10 غير قانونية، لكونها تشكلت قبل تشكيل الحكومة، ووفق مفهوم هذه المادة القانونية تعد الكتلة الصدرية هي الأكثر عدداً لأنها قد حصدت (73) مقعدا نيابيا، وهي المعنية بتشكيل الحكومة، بعد انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الكتل والقوائم والشخصيات الفائزة.

2- الخلافات في أولويات البرنامج الحكومي، وخاصة في التعامل مع الموضوعات الآتية:

أ. وجود القواعد العسكرية الأمريكية والتركية على الأراضي العراقية.

ب. نزع سلاح الفصائل والميليشيات المسلحة داخل العراق.

ت. مكافحة الفساد السياسي والمالي والإداري المستشري في الدولة.

ث. بناء جيش وطني موحد، يكون انتماءه للدولة في العراق.

ج. شكل العلاقة بين بغداد وأربيل وخاصة في ظل تعقد ملفات الطاقة (النفط والغاز) والواردات والكمارك والمادة (140) من الدستور وحصة الإقليم من الموازنة العامة الاتحادية وميزانية قوات البشمركه وإدارة المناطق المتنازعة عليها.(بندي،2020)

د. الأقليات غالباً ما تفتقر الى التمثيل السياسي وسط المنافسات السياسية بين النخبة السياسية الحاكمة بالرغم من الاليات القانونية التي تهدف الى حماية حقوقها.(Zena Ali , 2022 : 13)

تبعاً لذلك ان قيادات الدولة لم تكن جادة في تحقيق العدالة الاجتماعية لبناء دولة عادلة من شأنها النهوض بواقع المواطن وتغليب مصلحته على مصالحها، لاسيما بعد الانتكاسة التي تعرضت لها عقب عام 2003، مما اثر ذلك على بناءه الدولة وقدرة مؤسساتها في إدارة شؤون الدولة وتصريف أمور الشعب وتنمية القطاعات الاقتصادية وتوفير الخدمات الأساسية والضرورة لحياتهم بما يحقق العدل الاجتماعي، فبدلا من ان ينصب اهتمام سياسيو الطبقة الحاكمة في تصريف شؤون الدولة وبناءها وتطويرها عوضاً عن ذلك انصرفوا نحو الصراعات على السلطة وتوزيع المناصب والمنافع بين الطبقة السياسية مما فاقم من الصراع على السلطة وجعل العلمية السياسية للدولة في العراق تتجه نحو الانسداد السياسي وتغليب المصالح المذهبية والحزبية على مصلحة الشعب والدولة.

2- عدم الاستقرار السياسي

يُعد الاستقرار بكافة أشكاله من المرتكزات الأساسية والضرورية لقيام المجتمعات وازدهارها و نموها وتقدمها، كما يشكّل شرطا أساسياً للأمن و الطمأنينة لدى الأفراد الذين ينتمون إلى هذه المجتمعات في حين ينتفي هذا الاستقرار عند

DOI:10.52113/uj05/024-17/1419-1444

شيوع حالة من الفوضى والاضطراب ، وبهذا يقف عائقاً أمام تقدم الشعوب و تطورها، ويمثل الاستقرار السياسي أحد أبرز الظواهر السياسية ذات الأبعاد المتعددة و المتشابكة التي تتغير بتغير الزمان و المكان و الأشخاص(سهيلة هادي ، 2018: 12)، وكثيرا ما يتم اتخاذ دراسة عدم الاستقرار السياسي مدخلا لدراسة الاستقرار السياسي فاذا كان مفهوم الاستقرار السياسي يشير الى قدرة النظام السياسي من القيام بوظائفه واستجابته لمطالب الجماهير والتكيف مع مغريات البيئتين الداخلية والخارجية المحيطة به على نحو يكسبه الشرعية اللازمة لاستمراره وتحول دون تعرضه الى أعمال عنف أو صراعات يصعب السيطرة عليها بالطرق السلمية وفي إطار الالتزام بالقواعد الدستورية، فمفهوم عدم الاستقرار السياسي يشير الى خلاف ذلك، إذ يعرف على أنه: إخفاق النظام السياسي من التعامل مع الأزمات التي تواجهه أو الإخفاق في إدارة الصراعات المجتمعية والاستجابة للحد الأدنى من توقعاتها، مما يؤدي إلى تآكل شرعية نظام الحكم وتفجر العنف السياسي وفقدان مؤسسات الدولة القادرة على فرض القانون أو ردع منتهكي النظام العام(الذراع،2019: 109)، وفقا لهذا التعريف فان عدم الاستقرار السياسي عملية فجائية الحدوث وانها نتيجة عملية تراكمية لها مؤشرات وتأثيرات قابلة للتفاقم.

إن (عدم الاستقرار السياسي) في الظواهر الاجتماعية كالعدالة الاجتماعية بشكل عام ومجرد يعبر عن غياب الثبات في خصائص وصفات الاستقرار السياسي، فعدم الاستقرار السياسي كظاهرة اجتماعية يمكن أن يشخص نظريا على أنه غياب قدرة للنظام على الاستجابة او التكيف مع التغييرات السياسية التي تتطلب أحيانا اجراء تغييرات في اطارها الاجتماعي بما يحقق العدالة الاجتماعية، وان اللجوء المتزايد للعنف السياسي وعدم لجوؤها الى الاساليب الدستورية في حل الصراع الاجتماعي القائم وعجز النظام السياسي عن الاستجابة للمطالب الوافدة أليه والنابعة من داخل البيئة الداخلية للنظام أو من البيئة الخارجية له يعرض الدولة وشعبها الى ازمة عدالة اجتماعية(دخيل،2018: 18-20)، ان هذا التغير المستمر لعدم الاستقرار السياسي جعل لها أنواع مختلفة اختصرها المفكر اليوناني ارسطو في كتابة (السياسة) الى نمطين هما:(العامر،2014: 570)

1- يتعلق بإمكانية التغير في بناء الدولة كالتغيير من الديمقراطية الى الاوليغارشية او العكس او من احدهما الى الحكومة الدستورية وبالعكس.

2- يتعلق بتغير الأشخاص في الحكومة وهو تغيير الموقف السياسي وليس في تنظيمات الدولة.

من جانب اخر هناك الكثير من التصنيفات تتفق على الرغم من اختلاف سماتها على انه عدم الاستقرار اما يتمثل بالنظام ومؤسساته او يتمثل بالمجتمع ونخبه وجماهيره وجماعته الأمنية المختلفة، ومن خلال التصنيفات المختلفة اصبح هناك مستويات مختلفة لعدم الاستقرار السياسي وهي:(داسي، 2019: 188)

1- عدم الاستقرار على مستوى النخبة الحاكمة وهذا يشمل التغيرات السريعة التي جرت في العراق وسرعة التغير والتبدل في شاغلي المناصب والادوار السياسية.

2- عدم الاستقرار على مستوى المؤسسات السياسية كالوزارات والبرلمان والأحزاب، وفي بعض الأحيان يأخذ عدم الاستقرار صورة التغير السريع في تنظيم المؤسسات السياسية او السياسات التي تأخذ بها.

3- عدم استقرار السلوك السياسي وهذا يتمثل في تزايد اللجوء الى العنف سواء من قبل النخبة الحاكمة او الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية وعدم احترام القواعد الدستورية.

وامام هذه المستويات اذا ان تمكن الدولة مع بقية عناصر واركان النظام السياسي من المؤسسات والهيئات والقوى والقواعد الحزبية والسياسية والادارية وغيرها ان تحافظ على استقرار النظام السياسي التي اتفقت على تأسيسه مسبقاً، لقد

DOI:10.52113/uj05/024-17/1419-1444

استعمل لعدم الاستقرار السياسي العديد من المؤشرات يقاس بها لمعرفة مدى استقرار الدولة سياسياً وهي تختلف من باحث الى اخر، وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق بين الدارسين حول مؤشرات عدم الاستقرار نظرا لتعدد مؤشراته وطرق قياسه لذا سيتم رصد أهمها تتمثل في: (الصلوي، 2014: 473)

1- وجود نزاعات انفصالية وصراعات عرقية وإثنية، مع غياب رؤية إستراتيجية واضحة للتعامل مع التنوع العرقي والطائفي.

2- ضعف شرعية النظام السياسي، وعدم رضا المحكومين به، وضعف النظام السياسي، وعدم قدرته على حماية المجتمع من الأخطار الخارجية المحتملة، وعدم استقرار الحكومة بسبب حدوث التغييرات السريعة للحكومة والسلطة التنفيذية القائمة، وعدم الاستقرار البرلماني بسبب حل البرلمان قبل انتهاء عهدته الانتخابية، وعدم إتاحة الفرصة للمشاركة السياسية أو تحديدها بشروط معينة.

3- تفشي ظاهرة العنف السياسي في المجتمع، وسيادة الاضطرابات وغياب لغة الحوار، وفشل السياسات الاقتصادية المنتهجة بسبب عجز النظام السياسي وعدم فاعليته وكفاءته في الاستجابة لمتطلبات البيئتين الداخلية والخارجية، وانتفاء وجود آليات للتداول السلمي للسلطة السياسية.

4- عدم وجود استقرار إيديولوجي؛ وذلك بسبب الانتقال الإيديولوجي الفجائي وزيادة الافكار التي تعزز الاختلاف بين ابناء الشعب الواحد على أفكار الاعتدال والتسامح وتقبل الأخر ، وكثرة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية، تلك هي أهم المؤشرات الدالة على عدم الاستقرار السياسي.

لقد قِيس الاستقرار السياسي حسب الدراسات الحديثة من خلال مؤشر إدارة الحكم بقيم تتراوح بين (2.5) و(+2.5) حيث تشير القيم العليا الى مستوى استقرار افضل والقيم الدنيا الى حالة عدم استقرار.(سانية، 2013: 141)، ان الدولة في العراق تم قياس عدم الاستقرار السياسي فيها حسب المؤشر المعتمد من منظمة الاقتصاد العالمية(The Global Economy) استناداً لبيانات البنك الدولي والذي يقيس الاستقرار السياسي في 193 دولة ويقع العراق في نهاية الترتيب حيث يتراوح ترتيبه دولياً بين(183-192) وقيمة المؤشر تتباين بين (3.18-_ 1.85-) خلال المدة (2006-2021)، انظر جدول(1)

جدول(1) مؤشر الاستقرار السياسي للدولة في العراق خلال المدة(2006-2021)

السنة	قيمة المؤشر	الترتيب دولياً
2006	- 2.83	193
2007	- 2.77	192
2008	- 2.47	189
2009	- 2.17	188
2010	- 2.24	188
2011	- 1.85	184
2012	- 1.93	183
2013	- 2.01	184
2014	- 2.48	189
2015	- 2.26	188
2016	- 2.31	187
2017	- 2.31	188
2018	- 2.53	190
2019	- 2.6	190
2020	- 2.46	188
2021	- 2.4	189

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد

-TheGlobalEconomy.com serves researchers, business people, academics, and investors who need reliable economic data on foreign country / https://www.theglobaleconomy.com

ان تدني مؤشر الاستقرار السياسي للدولة في العراق يدل على عدم وجود استقرار سياسي في الدولة مما يتمخض عنه زعزعة بشرعية الدولة وضعف جهاز الامن، وهجرة الانسان والادمغة، واللاجئون والنازحون داخليا وهذه مؤشرات يستدل بها بأن

DOI:10.52113/uj05/024-17/1419-1444

الدولة ونظامها السياسي غير مستقران ومهددان بعدم الاستمرار، وجدول (2) يوضح هذه المؤشرات وترتيب العراق دوليا للمدة (2006-2021).

جدول(2) مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في العراق للمدة (2006-2021)

السنة	الترتيب دوليا	المؤشروقيمته			
		شرعية الدولة	جهاز الامن	هجرة الانسان والادمغة	اللاجئون والنازحون داخليا
2006	4	8.5	9.8	9.1	8.3
2007	2	9.4	10.0	9.5	9.0
2008	5	9.4	9.9	9.3	9.0
2009	7	9.0	9.7	9.1	8.9
2010	7	9.0	9.5	9.3	8.7
2011	9	8.7	9.5	8.9	8.5
2012	9	8.4	9.9	8.6	8.5
2013	11	8.6	10.0	8.3	8.8
2014	13	8.7	10.0	8.0	8.5
2015	12	9.2	10.0	8.1	8.9
2016	11	9.2	10.0	7.9	9.4
2017	10	9.5	10.0	7.7	9.9
2018	11	9.2	9.0	7.4	9.6
2019	13	8.9	8.7	7.1	9.1
2020	17	9.1	8.2	6.8	8.6
2021	20	8.8	7.9	6.5	8.3

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على The Fund For Peace, Fragile States Index-.

متوفر على الرابط

https://fragilestatesindex.org/analytics/

3- تنامي ظاهرة الإرهاب

تولدت ظاهرة الإرهاب بسبب سوء الادارة الامريكية وقلة الاهتمام الموضوعي في إعادة بناء الدولة في العراق بعد عام 2003 وتغير سياسته فقد عملت على سياسة العلاج بالصدمة ولما كانت هذه السياسة تعمل على إثارة الفوضى وجعلته ساحة مفتوحة لاستقطاب الارهابيين وكذلك لتصفية الحسابات الاستراتيجية منها (الاقليمي -الدولي) الذي عمل زيادة وتيرة الارهاب عبر زعزعة الاستقرار السياسي الداخلي وتأجيج الصراعات وزرع الفتنة والتفرقة وبسبب هذه الأوضاع غير المستقرة عملت المنظمات الارهابية على جعل العراق افغانستان الثانية في تجمع الارهابيين من جميع بقاع الأرض لممارسة الجهاد العالمي(درويش، 2021: 1306)، في حين تنامت ظاهرة الإرهاب وظهرت بوادرها بصورة جلية في العراق عقب عام 2003، حيث يُعدُّ تغير نظام الحكم في العراق من دولة بسيطة الى دولة مركبة تجمع بين الفيدرالية واللامركزية الإدارية، مما ولد نظاما ادارياً يشوبه الكثير من الغموض والتداخل في الصلاحيات والاختصاصات قائم على المحاصصة الطائفية احد أهم العوامل التي تسببت باختلالات مجتمعية كبيرة اثرت بشكل كبير على حياة افراد الشعب وفي المجالات السياسية، الاقتصادية ، الاجتماعية ، والصحية ، والثقافية ، والأمنية كافة وان غياب العدالة وعدم تكافؤ الفرص يؤدي بشكل او بأخر الى ظهور هذه الظاهرة.(شهاب، خليل، 2023: 251)

لقد مر العراق وشعبه بعد عام 2003 بمحنة كبيرة أسهمت وبشكل كبير الى غياب العدالة الاجتماعية ومبادئها فاتساع قاعدة الفقر وتنامي ظاهرة البطالة ساهمت في تنامي العنف والإرهاب بسبب لجوء بعض من العاطلين عن العمل او ممن يعانوا من الفقر الى جهات حاضنة توفر لهم اعمال تدر عليهم الاموال، اذ اتسم إرهاب ما بعد العام ذاته بخصائص متميزة ومختلفة عن إرهاب العقود السابقة من حيث التنظيم والتسليح والاهداف، فمن حيث التنظيم تتسم الجماعات الإرهابية بغلبة النمو العابر للجنسيات، لانها ضمت افراداً ينتمون الى جنسيات مختلفة ولا تجمعها قضايا قومية ولكن تجمعها أيديولوجية دينية او سياسية محددة وتنتقل هذه الجماعات من مكان الى آخر مما يصعب تعقبها او متابعتها او استهدافها، ويتسم بتنوع

DOI:10.52113/uj05/024-17/1419-1444

ادواته واساليبه واسلحته اضف الى اهدافه الجديدة التي ترتكز على إيقاع اكبر عدد من الخسائر مادياً وبشرياً وليس فقط لفت النظر الى المطالب السياسية والعقائدية(الخزرجي، الكندي، النصراوي، 2023: 32)

اتخذ الإرهاب في العراق اشكال عدة استهداف من خلاله أفراد الشعب على اختلاف مكوناته، وكانت أولى شرارة لانطلاق العمليات الإرهاب وزيادته حدتها متزامنة مع الاقتتال الطائفي الحاصل في العراق بصورة كبيره بين عامي(2006-2007)، اضف الى ذلك تفاقم عمليات القتل والتهجير (شهاب، خليل، 2023: 252) ، حيث بلغ عدد الضحايا من عمليات العنف الطائفي حسب تقرير بعثة الامم المتحدة يونامي لعام 2006 فقط وخلال شهري تموز/ يوليو وآب/ أغسطس حوالي (6599) قتيل اما اجمالي عدد الضحايا لعام 2006 بلغ (34452) مدنيا قتلوا :في اعمال عنف و(36685) مصابا (تانيجا، ب.ت:7)، علاوة على ذلك عمليات التهجير القسري الذي تعرضت له الأقليات الدينية والعرقية في العراق وهم التركمان والصابئة والشبك والايزيدين والمسيحيين حيث بلغ عدد الذين هاجروا الى إقليم كوردستان حوالي (50) الف شخص خلال عام ، اما عدد النازحين جراء اعمال العنف بلغ لعام2006 حوالي(200) الف عراقي من مناطقهم الى مناطق أخرى.(كالبرتسون، روبنسون، 2017: 4)

واستمر الإرهاب بمختلف اشكاله يستهدف شرائح الشعب الى حين تعرض العراق عام 2014 الى انتكاسة كبيرة فاقمت من الازمات التي يعانيها ومنها العدالة الاجتماعية وتحققها بين صفوف الشعب، هذه الانتكاسة تمثلت بظهور التنظيمات الإرهابية وبشكل خاص تنظيم ما يسمى بالدولة الإسلامية (تنظيم داعش الارهابي) نتيجة لاختلال في بنية الأجهزة الامنية وضعف المؤسسة العسكرية والسياسة الحكومية الأمنية فقد اتسمت هذه السياسة بالضعف وانها لم تكن بالمستوى المطلوب الامر الذي مهد الطريق امام التنظيم للدخول الى الأراضي العراقية والسيطرة على مدينة الموصل فضلا عن مدن عراقية أخرى مستفيدا من الوضع المتأزم سياسيا، والمتدهور امنيا، والمنقسم اجتماعيا، مكنهم ذلك وبتحالفهم مع الفصائل المسلحة من الاستيلاء على مناطق حيوية كسد الموصل الاستراتيجي والآبار نفطية(الانور،2014: 145)، فضلا عن مناطق في(الانبار وصلاح الدين وكركوك) الا ان استيلاءه على هذه المناطق كان جزئي، وخريطة(1) توضح مناطق سيطرة عصابات تنظيم داعش المجرمة في دولتي العراق وسوريا من آب 2014 ولغاية نيسان 2015، في ظل سيطرة تنظيم داعش الارهابي على مدينة الموصل خلال الأعوام (2014-2016) تمثلت بانها الأكثر وحشية لقد شهدت عنفا ضد الأقليات العرقية القاطنة فيها وارتكبت بحقهم جرائم وصلت الى مصاف جرائم الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ضد الأقليات في مدينة الموصل حيث بلغ عدد النازحين عام 2014 حوالي (400)الف نازح وحوالي (65) الف لاجئ.(المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق، 2017: 8)

اما النازحين من مجمل المناطق العراقية التي سيطر عليها داعش بلغ حوالي(759) الف نازح وفقا للمنظمة الدولية للهجرة(IOM) في نوفمبر عام 2014(Internal Displacement in Iraq ، 2014: 14) اما عدد النازحين الإجمالي من جميع المناطق العراقية التي سيطر عليها تنظيم داعش الارهابي بحسب إحصائية وزارة الهجرة والمهجرين حوالي(5965860) نسمة في عام 2014 (First National Voluntary Review on Sustainable Development Goals، 2018: 40)، ولم يقتصر الامر على التهجير القسري للمواطنين وانما توقفت جميع الخدمات العامة وتدمير البنى التحتية في القتال ضد عصابات تنظيم داعش الارهابي، فضلا عن تراجع الاقتصاد في الموصل بشكل خاص حيث نهب المصرف المركزي فيها واقفل عدد من تنظيم داعش الارهابي، فضلا عن تراجع الاقتصاد في الموصل بشكل خاص حيث نهب المصرف المركزي فيها واقفل عدد من شركات الاعمال وارتفعت معدلات البطالة والتضخم والفقر(كالبرتسون، روبنسون، 2017: 13)، زد

DOI:10.52113/uj05/024-17/1419-1444

على ذلك السيطرة على حقول النفط والمصافي في مدينة الموصل وبيع كميات كبيرة من النفط الى تركيا حيث قدرت الإيرادات الشهرية للنفط حوالي 40 مليون دولار شهريا، اما سنويا قدرت ايراداته من النفط حوالي 500 مليون دولار(عليوي، الحمداني، 2019: 12)، هذا التمويل ساعد على استمرار سيطرة هذه العصابات لسنوات عدة، اضف التمويل الخارجي من قبل بعض الدول.

أن انعكاسات الوضع السلبي لم تقتصر على المناطق التي سيطر عليها التنظيم بل امتدت الى جميع محافظات العراق، فقد تدهورت أوضاع الدولة بجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية واصبح الاستقرار والامن مهدد بالانهيار، مما جعل الدولة تستنزف ميزانيتها العامة من اجل مجابهة تنظيم داعش الإرهابي وتوفير الأسلحة والدعم للقوات الأمنية والعسكرية، الامر الذي انعكس على النشاط الاقتصادي والاستقرار المجتمعي في الدولة، حيث تراجع نشاط الاقتصاد الوطني وعطل بذلك عملية النمو الاقتصادي والتنمية على كافة الأصعدة، فضلا عن ذلك ارتفاع نسبة الفقر والبطالة بسبب تدهور الاقتصاد واقتصار اهتمام الدولة بالجانب الأمني لمنع تمدد داعش في الأراضي العراقية، زد على ذلك تدنى المستوى المعيشي للشعب كنتيجة طبيعة لارتفاع نسبة الفقر ومعدلات البطالة ، علاوة على ذلك ازدياد معاناة الاسر النازحة من المناطق التي سيطر عليها التنظيم والتي بدأت تعاني من نقص الخدمات والحرمان من ابسط حقوقها الا وهو العيش الكريم والامن والأمان، جل ذلك انعكس على واقع العدالة الاجتماعية وإمكانية تحققها بين افراد الشعب الذي عانى الويلات من الإرهاب والإرهابيين.

4- الاحتجاجات الشعبية

على وفق دستور 2005 ، والدعوات الدولية ،والاقليمية ومنهجية أحزاب السلطة يوم كانت تعيش حالة المعارضة للنظام السابق يفترض ان يعيش العراق بعد احتلاله وتغيير النظام السياسي فيه حالة من الاستقرار والازدهار الاقتصادي والسياسي والانسجام الاجتماعي، تكون الأسس الديمقراطية ركنه الأساس، وأحد أركان هذه الديمقراطية هي حرية التعبير والحق في التظاهر لمواجهة الفساد السياسي والمالي والاداري والمطالبة كان وراء الاحتجاجات دوافع متعددة تأتي في طليعتها تفاقم الفساد، وانتشار الفقر، والبطالة، عاملًا حاسمًا في تزايد الاحتجاجات وتركزها في بغداد والمناطق ذات الأغلبية الشيعية. وتتشابك هذه الدوافع مع الأسباب المتعلقة بنقص الخدمات الحكومية، وتهالك البنية التحتية، والشعور باللاعدالة في توزيع الثروات، فضلا عن الهيمنة السلطوية الكتل والأحزاب، وهو ما يُفقد النظام قدرته على ممارسة ديناميكية التغيير الداخلي كما هو معروف في النظم الديمقراطية (المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، 2019)، لقد عاش العراقيون لأكثر من 16 عاماً مع نفس الأحزاب السياسية والنخبة السياسية والنظام السياسي، الذي شابه الفساد، وبدأ الكثيرون في المطالبة بالتغيير.(Mansour, 2019: 2,4)

لقد بدأت أولى موجات الاحتجاجات عام 2011 بمظاهرات صغيرة في بغداد والموصل والبصرة والرمادي والديوانية، أعرب من خلالها المتظاهرون عن الاستياء من فشل الحكومة من تحسين الخدمات – كان نقص إمدادات الكهرباء هو الشكوى الرئيسة - وتقليص الحصص الغذائية بحكم الأمر الواقع (بسبب عدم توافرها) التي كانت حكومة النظام السابق توزعها قبل الاحتلال الذي قادته الولايات المتحدة على العراق(اوتاوي، 2011)، زد على ذلك توفير الخدمات الصحية بما يتناسب مع الوضع المتردي والمأساوي السائد في المحافظات العراقية آنذاك.(خليف، 2021)

استمرت الاحتجاجات الشعبية خلال الاعوام(2012،2013،2015) بسبب نقص الخدمات وترديها، الا ان تصاعدت وتيرة الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية بشكلٍ كبير منذ أوائل عام 2018، لكنها بوجه عام تظلّ صغيرة النطاق

DOI:10.52113/uj05/024-17/1419-1444

، حيث يحتج عشرات الأفراد العاطلين عن العمل أمام مقرّات الوزارات، ويتظاهر السكّان أمام مكاتب إدارة البلديات ضد نقص الخدمات الأساسية، لقد اندلعت الاحتجاجات في جنوب العراق من محافظة البصرة التي شكّلت بؤرة الاحتجاجات في عام 2018، نظرًا لكونها مركزًا اقتصاديًا (معظم ثروات العراق النفطية متأتية منها) وثاني أكبر دائرة انتخابية للأحزاب السياسية الشيعية بعد بغداد، نشأت فيها الاحتجاجات بسبب الشعورٍ المختلط بالاستحقاق والتهميش، وهو ذات الشعور الذي امتدّ إلى سكّان المناطق المحيطة في الجنوب، بسبب إحساسهم بالحرمان من ثرواتهم الطبيعية والمظالم الاجتماعية والاقتصادية في مقدمتها البطالة، ومن ثم هدأت وطئه الاحتجاجات عام 2018، الا انها بلغت ذروتها في أكتوبر/تشرين الأول 2019 حيث شهد العراق موجة جديدة من الاحتجاجات المعروفة باسم انتفاضة تشرين. وتشير هذه إلى تغيير كبير فقد انتقل من التركيز على القضايا الفردية الى دعوة المتظاهرون إلى عقد اجتماعي جديد كلياً بعد خيبة الأمل الكبيرة من النظام السياسي لدرجة رأى المتظاهرون أن الاحتجاج هو الوسيلة الوحيدة للمشاركة والطريقة الوحيدة للتعبير عن مطالبهم ، فالاحتجاجات أصبحت مألوفة للغاية في العراق قبل COVID19، الامر الذي يؤكد بقوة حاجة العراق إلى إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والشعب والالتزامات التي يتحملها كل منهما تجاه الآخر فالشعب يحتاج الى الشعور بأن النظام السياسي شامل ويمكنه معالجة مظالمهم بطريقة عادلة، دون الحاجة إلى الاحتجاج، كانت انتفاضة تشرين مدفوعة بالاحتجاجات ضد الفساد والبطالة ونقص الخدمات الأساسية، فضلاً عن المطالبات بتغيير نظام الحكم بعد عام 2003، على الرغم من أن تجربة النظام السياسي حديثة العهد وضعت لضمان التمثيل المناسب لمختلف المجموعات العرقية والطائفية في العراق، إلا أنه بعد 20 عامًا، أدان العديد من المتظاهرين نظام تقاسم السلطة الطائفي القائم على المحاصصة والديمقراطية المغيبة، وهذا لحماية حقوق المواطنين وضمان ظروف معيشية كريمة.(Shakor, 2020: 8)

فقد انتشرت هذه التظاهرات في كل من محافظة بغداد ومحافظات وسط وجنوب العراق بسبب تراكم المطالب غير الملبّاة، وقيام قوّات الأمن بمهاجمة المتظاهرات الحاصلات على درجة الدكتوراه باستخدام خراطيم المياه الساخنة في 25 سبتمبر/أيلول، حدثت هذه التظاهرات على موجتين، أسفرت الموجة الاحتجاجية الأولى (1 إلى 9 أكتوبر/ تشرين الأول) عن مقتل 157 متظاهر وإصابة 5 آلاف و 494، من بينهم رجال أمن، اما الموجة الثانية التي حدثت في كل من محافظات ميسان وذي قار وبابل، في المدة من 25 أكتوبر/تشرين الأول إلى 4 نوفمبر/تشرين الثاني، استخدم فيها العناصر المسلحة التابعة للأحزاب السياسية ذخيرةً حيّة لمنع المتظاهرين من اقتحام مقرّاتها لقي على اثرها 97 محتجًا حتفهم وأصيب الآلاف، منهم رجال أمن، ولابد من الإشارة الى ان ابرز ما نتج عن هذه التظاهرات تكليف مصطفى الكاظمي لرئاسة وزراء العراق.(مبادرة الإصلاح العربي، 2019)

لذا تعد المشكلة الاساسية للنظام السياسي القائم بالعراق على أن الشعب والسلطة الحاكمة على طرفي نقيض وليس على تفاهمات ولان هذا التناقض الموجود ولد صراعات وكان الصراع باتجاهين الاتجاه الاول ما بين الطبقة الحاكمة نفسها بصراعها على المغانم والسيطرة على الحكم والاتجاه الثاني ما بين الشعب والسلطة الحاكمة لان السلطة لم تقم بواجبها الاساسي هو الرفاه الاجتماعي والاقتصادي وكلاهما مرتبطان بتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين فرص التوزيع وخلق الامان للمواطن وتراجع الخدمات في الدولة على جميع الأصعدة، وأن تأثر الاتجاه الثاني هو نتيجة ما يحدث من صراع داخل الطبقة الحاكمة، لأنها تفكر فقط في ديمومتها على سدة الحكم اطول فترة ممكنة فأغفلت دورها او تغاضت عن دورها العام وذهبت باتجاه المنفعة الخاصة لمن يفدمون الولاء، لذلك السلطة في العراق لم تخلي

DOI:10.52113/uj05/024-17/1419-1444

من العيوب الكبيرة التي دفعت العراقيين الى الاحتجاج تارة ضد الحكم او أن يذهب المواطن مهاجر الى دول اخرى بحثا عن الامن في العدالة الانسانية في التعامل عندما نطرح اسئلة عن الكيفية التي بني النظام السياسي في العراق.(عقيل إبراهيم، 2022 : 577)

صفوة القول ان الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها الدولة في العراق وخلال المدد الزمنية المذكورة جلها يعود سببها الى المحاصصة الحزبية والمحسوبية والمنسوبية وكل ما يرتبط بهما من فساد اداري ومالي وانتهاك للقوانين الادارية والدستورية وتدني المستوى الاداري للمؤسسات واللامبالاة والتقاعس الذي تبديه الدولة في العراق لتحقيق مطالب الشعب التي خرج من اجلها والتي جلها يتعلق بتوفير الخدمات الأساسية الارتكازية منها والمجتمعية وترسيخ العدالة الاجتماعية وتوفير أرضية خصبة لتحقيقها بين فئات الشعب، لاسيما تلك التي تشعر بالمظالم الاجتماعية والحرمان من ابسط حقوقها السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، اذ ان ازمة العدالة هي ازمة حقوق ومساواة وتكافؤ فرص وعدالة توزيع للثروات والاعباء بين الشعب على اختلاف مكوناتهم ومذاهبهم وانتماءاتهم.

5- تنامي فكرة الأقاليم

ان فكرة تقسيم العراق الى أقاليم أطروحة حديثة العهد فهي ظهرت منذ تسعينيات القرن الماضي على وجه التحديد بعد غزو القوات العراقية دولة الكويت في 2 اب 1990 وخروجهم منها عام 1991 (لجبوري، 2016: 106)، مما يفسر ذلك ان الحديث عن تقسيم العراق لم يكن وليد المشروع الذي طرحه عضو مجلس الشيوخ الأمريكي(جو بايدن) عقب اجتماعه 2007/9/26 واقر خلال الاجتماع خطة غير ملزمة لتقسيم العراق الى ثلاثة اقاليم للحكم الذاتي هي اقليم الشمال للمكون (الكوردي) واقليم الوسط للمكون (السني) واقليم الجنوب للمكون (الشيعي) وقد صوت لهذا القرار 75 عضو من مجموع مئة عضو داخل مجلس الشيوخ(الموسوي، 2018: 5)، لقد اعتمد جو بايدن في رؤيته على ثلاث أسس علمية هي جغرافية، وسياسية، وسكانية وهي كالآتي:(الموسوي، 2018: 6)

1- تقسيم العراق الى اقاليم سياسية تعطى سلطة ادارية مستقلة تكون على شكل حكومات فدرالية على ان ترتبط بالحكومة المركزية و يكون ذلك مقدمة للانفصال وتفكيك العراق الى ثلاث دويلات ضعيفة.

2- تكون السلطة الادارية لهذه الحكومات الفدرالية ضمن ثلاثة اقاليم جغرافية هي:

ا - اقليم الشمال (الكردي) :ويشمل مناطق شمال العراق ذات الغالبية القومية للمكون الكوردي

ب- اقليم الوسط (السني) :ويشمل مناطق الوسطى والغربية للعراق ذات الغالبية السنية.

ج - اقليم الجنوب (الشيعي). ويشمل مناطق جنوب العراق ذات الغالبية الشيعية.

3- يكون انشاء هذه الأقاليم وفق العامل الاثني للتركيبة السكانية لسكان تلك الوحدات الادارية اذ راعى فيها الغالبية السكانية ذات التجانس الاثني لأفكار وعقائد وعادات أولئك السكان.

اما الدوافع النظرية لمشروع جو بايدن تتلخص في اطروحتان لقراءة رؤيته من حيث الدوافع وهي:(الموسوي، 2018: 6-7)

الاطروحة الأولى- يمثل التقسيم الحل الأمثل للحكومة العراقية لمنع حالة الصراع والاقتتال المذهبي والتنازع على السلطة للطبقة السياسية الحاكمة التي تمثل توجهات الشارع العراقي، اذ ان تقسيم المناطق جغرافيا وسكانيا وفق العامل الاثني سيوقف حالة الصراع على السلطة والتصادم المسلح بين السكان مما يخلق حالة من السلم والامن المجتمعي.

الاطروحة الثانية- يرى ان تقسيم العراق يعد مقدمة لمخطط دولي قديم كانت تسعى إسرائيل لتحقيقه بهدف اضعاف وتفتيت الدول العربية للحفاظ على قوة الكيان الصهيوني وأمنه، وجاء

DOI:10.52113/uj05/024-17/1419-1444

ذلك متناغما مع مصالح الولايات المتحدة بل ان التقسيم مشكلة وليس حل لحالة التناحر السياسي والمجتمعي.

لابد من الإشارة ان تقسيم العراق لم يقتصر على ما طرحه جو بايدن وانما كان لجهات المعارضة للنظام السابق مطالبات لتقسيم العراق وبناءه من جديد وفق أسس ومبادئ التعددية والديمقراطية والفيدرالية واحترام حقوق الانسان هي محور الاجتماعات المتكررة التي عقدتها قوى المعرضة بأطرافها المتعددة في لندن 14-15 كانون الأول عام 2002 وإعادة طرحه في مؤتمر صلاح الدين عام 2003، وقد تمت بلورة هذه الصيغة بعد الاحتلال الأمريكي في قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الذي اصبح نافذ المفعول ابتداء من نهاية حزيران2004 حيث اشارت المادة الرابعة (نظام الحكم في العراق جمهوري, اتحادي (فيدرالي)، ديمقراطي، تعددي ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية)(قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، 2003:160)، شكل هذا القانون أداة لتقسيم العراق الى أقاليم، فضلا عن ما جاء في الدستور العراقي الدائم لعام 2005 ان المادة(116) التي نصت على(يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة واقاليم ومحافظات لامركزية وادارات محلية). (دستور جمهورية العراق لعام 2005)

عزز ذلك من فكرة التقسيم الا ان الدستور العراقي النافذ لعام 2005 تضمن نصوصا دستورية خالفت ما اكدت عليه المادة الأولى على وحدة العراق وأراضيه التي نصت بشكل صريح على ان (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة ...وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق).(دستور جمهورية العراق لعام 2005)، العبارة الأولى من هذه المادة تؤكد على وحدة الدولة الاتحادية في العراق وهذا يتنافى مع فكرة انفصال الوحدات المكونة له كما ان المادة المذكورة اكدت على ان الدستور ضامن لوحدة الدولة، فضلا عن المادة (50)،(دستور جمهورية العراق لعام 2005) من الدستور المتضمنة صيغة اليمين التي يؤديها كل عضو في البرلمان وكذلك رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء تحتم على كل منهم المحافظة على وحدة العراق وسيادته والسهر على سلامة ارضه وسمائه ومياهه وثرواته، وهذا يجعل من يدعو الى الانفصال حانثا باليمين الدستورية ويستوجب المساءلة امام المحكمة الاتحادية العليا، الا انه بعد اعلان الدستور لم يتشكل أية أقاليم في العراق، وهنالك دعوات إلى إنشائها، وأخرى رافضة لها: (الحمداني ،2009: 111-113)

1- أقاليم الجنوب وتشمل محافظات البصرة والناصرية والعمارة، وقد عقدت اجتماعات عديدة ضمّت مسؤولي ومثقفي هذه المحافظات، وكان وائل عبد اللطيف، محافظ البصرة السابق، أحد دعاة هذا المطلب، وأصدر كرّاساً بعنوان رؤيا في نظرية الفيدرالية وهناك من يدعو إلى إقليم البصرة فقط.

2- حكومة الحكم الذاتي جنوب العراق الموحد وقد دعا إليها 45 شيخا من شيوخ العشائر من محافظات البصرة والعمارة والناصرية والديوانية والسماوة، ووقعوا على وثيقة التأسيس واختاروا عبد المحسن شلش رئيس لها لمدة (5) سنوات وتضمنت الوثيقة تشكيل هيئات إدارية، ومجلس شورى، ومجلس اعمار، ومجالس اقتصادية عديدة.

3- إقليم الوسط والجنوب ويشمل كل محافظات الجنوب والوسط بما فيها بغداد، وقد طرحها السيد عبد العزيز الحكيم، حيث اجتمع محافظو هذه المحافظات في النجف في آذار / مارس 2006 وناقشوا آليات العمل لتنفيذ ذلك، وقرروا عقد اجتماعات مقبلة لتفعيل المقترح، ولكن ذلك لم يتحقق ربما بسبب رفض التيار الصدري الذي يخشى تقسيم العراق باسم الفدرالية غير أن المجلس الإسلامي الأعلى لا ينفك يطالب به، ونفى عمار الحكيم أن تكون لمشروعه علاقة بمقترح (بايدن) لتقسيم العراق، وأن مشروعه يضم 9 محافظات من الكوت إلى

DOI:10.52113/uj05/024-17/1419-1444

البصرة دون بغداد ، وزار على رأس وفد من المجلس الإسلامي الأعلى الأنبار، والتقى الشيخ أحمد أبو ريشة زعيم مجلس الصحوة لحثّه على تشكيل الفدرالية، وتأييد فدرالية الجنوب.

4- الإقليم الغربي ويشمل محافظات الأنبار وصلاح الدين ونينوى، وقد طرح هذا المشروع من قبل فصال الكعود الذي كان محافظا للأنبار، ولكنه تعرض للنقد والاستنكار من قبل المسؤولين في المحافظات الثلاث خشية تقسيم العراق ، وقد رفض الشيخ علي الحاتم شيخ عشائر الدليم في زيارته إلى واشنطن المبدأ الفيدرالي.

تمثلت الدعوات بإنشاء الأقاليم مستندة بذلك الى النصوص الدستورية لتبرير احقيتها بتحويل المحافظة الى إقليم بسبب الظلم الذي تعيش فيه وعدم تمتعها بالعدالة الاجتماعية، منها محافظة البصرة اذ وفقا للنائب محمد الطائي وتصريحه لقناة الأناضول، فإن "فكرة تحويل المحافظة إلى إقليم ليست جديدة، إذ سبق وقدمت البصرة طلبا في 2015، وتم قبوله."

تابع الطائي: "نحن المحافظة الوحيدة التي تم قبول طلبها حتى الآن من مجلس المفوضين، لكن مجلس الوزراء في الدورة الماضية خرق الدستور وامتنع عن تطبيق بنوده"، وأجرت مفوضية الانتخابات، عام 2015، استطلاعا للناخبين بشأن تحويل البصرة إلى إقليم، وأظهر تأييدا تجاوز (2%) المنصوص عليها في قانون تكوين الأقاليم رقم 13 لعام 2008، ورغم قانونية الإجراءات التي اتخذتها البصرة، رفضت الحكومة الاتحادية وقتها، برئاسة نوري المالكي، تحويل البصرة إلى إقليم مستقل إداريا، وشدد الطائي على أن "موقف المحافظة سليم دستوريا وقانونيا بالاستناد إلى المادة 119 في الدستور وقانون رقم 13 لسنة 2008، الذي يحدد آلية تحويل المحافظة إلى إقليم"وبحسب قانون تكوين الأقاليم، يتوجب تقديم طلب إلى مفوضية الانتخابات يحمل تواقيع 2 بالمئة من إجمالي الناخبين في البصرة وبعد تدقيق المفوضية في الطلب، والتأكد من قانونيته، تشرع في إجراء استفتاء في المحافظة، ويكون ناجحا شرط حصوله على أغلبية المصوتين(50+1) وأردف الطائي: "في الوقت الذي تُستنزف فيه مواردنا، وما يسببه ذلك من تلوث للمحافظة، يوجد إهمال متعمد للمحافظة من الوزارات الاتحادية"، وتساءل مستنكرا: "كم مشروع نفذته وزارة الصحة (؟) الجواب صفر، وكذلك الكهرباء.. لذلك نذهب باتجاه الإقليم لنحل مشاكلنا بأيدينا ويستطيع مجلس النواب أن يراقب عمل الإقليم." (نازا محمد، عارف يوسف، 2019)

أما بالنسبة للسنة، فيبدو ان هنالك مطالب بدأت تتصاعد بضرورة اقامة اقليم يضم المحافظات ذات الاغلبية السنية، وواقع الحال ان هذه المطالب دستورية، لكن مشكلتها في محاولة نسخ تجربة اقليم كردستان مع الحكومة المركزية اذ تطالب بشراكة في الثروة وتقاسم السلطة مع الحكومة الاتحادية وتشكيل قوات عسكرية من ابناء مناطقهم ومن ثم اضعاف السلطات الاتحادية وتحويلها الى مؤسسة لتقاسم النفوذ السياسي وتوزيع المناصب السيادية في مقابل محاربة القوى المتطرفة والمتشددين السنة.(المحمدي،2018)

الا انه صرح رئيس مجلس القضاء الأعلى في العراق القاضي فائق الزيدان رفضه ما سماها فكرة إنشاء أقاليم أخرى (عدا إقليم كردستان) في العراق، عاداً أنها تهدد وحدة العراق وأمنه، وهي مواقف رأى فيها مراقبون سياسيون في بغداد (مخالفةً صريحةً للمادة 119 من دستور العراق الدائم الذي أقرّ باستفتاء شعبي عام 2005)، وطبقاً لبيان صادر عن «مجلس القضاء الأعلى»، فإن القاضي زيدان سعى من خلال حواره مع المسؤولين محافظ الأنبار الجديد محمد نوري الكربولي، ورئيس مجلس المحافظة عمر مشعان دبوس، إلى تبرير رفضه للإقليم من خلال القول إن (الواقع الجغرافي والقومي لإقليم كردستان موجود قبل نفاذ دستور جمهورية العراق سنة 2005، تحديداً سنة 1991 إثر غزو الكويت، وما نتج عنه من آثار سلبية بسبب السياسات الفاشلة للنظام السابق). وأضاف أن (إقليم

DOI:10.52113/uj05/024-17/1419-1444

كردستان له وضع خاص معترف به من جميع أبناء الشعب العراقي (...) فكرة إنشاء أقاليم أخرى في أي منطقة في العراق مرفوضة لأنها تهدد وحدة العراق وأمنه)، ونقل بيان «مجلس القضاء» عن محافظ الأنبار ورئيس مجلسها، تأكيدهما «حرص أبناء الأنبار على وحدة العراق، ورفض الأفكار التي تمس وحدته». وتبدو تأكيدات المسؤولَين، امتداداً لتأكيدات سابقة لرئيس مجلس النواب المقال محمد الحلبوسي الذي يهيمن حزبه «تقدم» على مجلس المحافظة وحكومتها المحلية. وترى المصادر المقربة من الحلبوسي أن (إنشاء الإقليم مطابقٌ لنصوص الدستور، ولا يعني تقسيم البلاد مثلما يروج لذلك بعض الخصوم السياسي).(النشمي، 2024)

ان المطالبات بإنشاء الأقاليم نابعة من سوء إدارة الدولة للموارد وتوزيعها بين افراد الشعب بشكل عادل حيث اشارت المادة (25) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية (هـ) ادارة الثروات الطبيعية للعراق والتي تعود لجميع أبناء الأقاليم والمحافظات في العراق بالتشاور مع حكومات وادارات هذه الأقاليم والمحافظات. توزع الواردات الناتجة عن هذه الثروات عن طريق الميزانية العامة و بشكل منصف، يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد، مع الأخذ بنظر الاعتبار المناطق التي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق، ومعالجة مشاكلها بشكل إيجابي، واحتياجاتها ودرجة التطور في المناطق المختلفة من البلاد(قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2003 ، 172)، وبالمقابل فأن هناك ضمانات اقتصادية نص عليها الدستور العراقي الجديد، إذ أن ملكية وإدارة الحقول النفطية الحالية وكذلك توزيع عائداتها تمت معالجتها دستوريا في المادتين 111 التي نصت على ان (النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات) ، والمادة 112 (تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة على ان توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلد، مع تحديد حصة لمدة محددة للأقاليم المتضررة والتي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق والتي تضررت بعد ذلك بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة من البلد وينظم ذلك بقانون).(دستور جمهورية العراق لعالم 2005)

تشير هذه المواد الى ان توزيع عائدات هذه الواردات على الشعب بالشكل المنصف مع استعمال المعايير التي تضمنتها الفقرة: معيار الكثافة السكانية ومعيار الحرمان الذي أصاب المحافظات والأقاليم المتضررة من قبل النظام السابق ومعيار الضرر الذي لحق بها بعد ذلك والمهم كذلك في هذه الفقرة هو أن هذه المعايير المذكورة دستوريا في توزيع العائدات يجب أن تؤدي إلى تحقيق التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة في الدولة، على ان تحقق عائدات الثروة توازنا تنمويا من دون تمييز في شتى أنحاء الدولة، هذا التوازن في التنمية يصبح المجس الرئيسي في ضمان توزيع العائدات بالشكل الذي يضمن تخصيص حصة عادلة للأقاليم والمحافظات ومن ثم الشعب، على ان تكفي للقيام بأعبائها ومسؤوليتها مع الأخذ بنظر الاعتبار مواردها وحاجاتها ونسبة السكان، وبما أن معظم دخل العراق من البترول، لذا فان كل الأقاليم يجب وان يكون لها نصيب من هذا الدخل وإلا فسيؤدي إلى نشوب خلافات على الثروة ومن ثم حدوث ازمة عدالة اجتماعية الأمر الذي قد يطال جميع انحاء الدولة، أما عن كيفية توزيع دخل البترول، فإن الأقاليم الغنية بالبترول يجب ان يكون لها النصيب الأكبر من هذا الدخل لأنها الأقاليم المنتجة له، ويتسبب إنتاجها للبترول العديد من المشاكلات كتدمير البيئة المحلية والتلويث وتدهور الصحة ، ومن ثم فان أي فشل في تعويض تلك الأقاليم المنتجة للبترول عن ما تتكبده من عناء قد يتسبب في ظهور موجات من الغضب والاستياء، بنفس القدر التي كانت ستستاء به الأقاليم غير المنتجة للبترول في حالة حرمانها من دخل البترول.(البكري، 2008)

DOI:10.52113/uj05/024-17/1419-1444

اضف الى ذلك ان قانون الموازنة لعام 2010 خصص حصة تعويضية للمحافظات المنتجة للنفط الخام والغاز، إذ تقضي المادة (43) الفقرة أولا تخصيص دولار عن كل برميل منتج ودولار عن كل برميل مصفى ودولار واحد مقابل انتاج كل (150) متراً مكعباً من الغاز الطبيعي، اما الفقرة ثانيا يمنح هذا القانون الصلاحية لوزير المالية الاتحادي بتخصيص 20 دولاراً من كل سمة دخول للزائر الاجنبي للعتبات المقدسة من باب الايرادات الاخرى التي توزع إلى المحافظات المعنية على ان تصرف لتطوير مدن العتبات المقدسة لتكون مكملة لتخصيصات برنامج تنمية الاقاليم الممول من الموازنة التي تقرها الحكومة الاتحادية (جريدة الوقائع العراقية، قانون الموازنة الاتحادية، 2010: 17)، على غرار ذلك كان لابد من إقرار قوانين وسن تشريعات للمحافظات التي تمتلك حدودا مع دول الجوار لاستثمار عائداتها في تنميتها وتطوير القطاعات الخدمية فيها على سبيل المثال لا الحصر محافظتي المثنى والانبار ليكون هنالك عدالة في استثمار ما تمتلكه المحافظات العراقية من ثروات وموارد.

زد على ذلك لا يقتصر التوزيع العادل للثروات البترولية وانما يشمل توزيع الحصص المائية، اذ تُعد المياه ثروة طبيعية مهمة، بل ربما ستفوق أهميتها في العشرين سنة المقبلة أهمية النفط والغاز، وقد اشير لذلك في المادة 110 الفقرة ثامنا من دستور العراق الدائم نصت على (تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق وضمان مناسيب تدفق المياه و توزيعها ثامنًا العادل داخل العراق . وفقا للقوانين والاعراف الدولية.)، والمادة 114 الفقرة سابعا (رسم سياسة الموارد المائية الداخلية وتنظيمها بما يضمن توزيعا عادلا لها، وينظم ذلك بقانون).(دستور جمهورية العراق لعام 2005)

لذلك يجب إذابة جميع الفروق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين كل الجماعات على المستوى القومي والإقليمي وضمان الحصول على حصة عادلة ومتوازنة من الموازنة العامة للدولة لجميع افراد الشعب واقاليم الدولة وتذويب فرص تنامي الانفصال الإقليمي الذي يمزق جسد الدولة في العراق ويدبها الضعف والهشاشة، إن هذا النوع من السياسة يتناسب مع مطالب الأكراد حيث أنهم أبدوا رغبتهم في أن يتم تقسيم الدخل القومي بين الأقاليم بما في ذلك دخل البترول وذلك حسب تعداد السكان، ومؤشر الحرمان.

تبعاً لذلك ان غياب دور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية لاسيما فيما يتعلق بعدالة توزيع الموارد والاعباء بين افراد الشعب واقاليم الدولة في العراق، ان تتنامى وتتولد فكرة انشاء الأقاليم لدى المحافظات العراقية لاستثمار الموارد والعائدات التي تمتلكها للنهوض بواقعها الاقتصادي والخدمي وتحقق ما عجزت عن تحقيقه الدولة ومؤسساتها، لذلك يجب إذابة جميع الفروق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين كل الجماعات على المستوى القومي والإقليمي وضمان الحصول على حصة عادلة ومتوازنة من الموازنة العامة للدولة لجميع افراد الشعب واقاليم الدولة وتذويب فرص تنامي الانفصال الإقليمي الذي يمزق جسد الدولة في العراق ويدبها الضعف والهشاشة، إن هذا النوع من السياسة يتناسب مع مطالب الأكراد حيث أنهم أبدوا رغبتهم في أن يتم تقسيم الدخل القومي بين الأقاليم بما في ذلك دخل البترول وذلك حسب تعداد السكان، ومؤشر الحرمان.

المبحث الثالث- الحلول السياسية لازمة العدالة الاجتماعية في العراق بعد عام 2003

تتمثل بالسياسة الداخلية للدولة واتباعها سياسات تحفز من تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الظلم الاجتماعي والتهميش المكاني وعدم المساواة في فرص التنمية وهذه الحلول كالآتي:

1- توزيع عادل للثروة

إن من اهم الوظائف الأساسية التي يقوم بها النظام السياسي هي التوزيع العادل للموارد، الذي يهدف الى تحديد كيفية توزيعها وعلى أي أساس يمكن توزيع الموارد(Folger ، 1984: 194-196)، فضلا عن تعزيز الاستقرار الاقتصادي والفرص للأفراد الأقل

DOI:10.52113/uj05/024-17/1419-1444

ثـراء ويتضـمن تمويـل الخـدمات العامـة والضـرائب والرعايـةً الاجتماعية والسياسات المالية، وإن مفهوم العدالة التوزيعية هو أحد دعائم إعادة التوزيع، لتقسيم الأموال والموارد بطريقة تؤدي إلى مجتمع أكثر أنصافاءاجتماعياً وماليا(عـدي مهـدي، 2023: 71)، لـذلك تنبثق العدالـة الاجتماعيـة من خلال التوزيع العـادل للثروة، حيث تعد العدالة التوزيعية أساس العدالة الاجتماعية، وتتحقق عدالة التوزيع عن طريق محاور متعددة منها الآتي:

أ- تمكين المـواطنين: يـرتبط باسـتراتيجيات التمكين لكافـة افـراد الشـعب وبالـذات المهمشـة منهـا، فـلا بـد مـن تمكـين الأفـراد للاستفادة من الفرص ومن التنافس على قدم المساواة.

ب- إصلاح هيكلية الأجور والـدخل التي تحـدد مسـتوى معيشـة العمال، وتعكس توزيع القيمة المضافة، ويمكن مراعاة ذلك من خلال الآتي :

1. تحديد حد أقصى وأدنى للأجور .
2. استعمال مفهوم الدخل بدلاً من الاجر لان الدخل هو ايراد ثابت للفرد او الاسرة على العكس من الاجر.
3. تحقيق العدالة الأفقية والرأسية معاً من خلال توزيع فرص العمل بشكل عادل ورعاية من هم غير قادرين على ايجاد فرص عمـل وذلـك بتخصـيص جـزء مـن ميزانيـة الدولـة لهـؤلاء لحـين تأهيلهم والتحاقهم بمؤسسات القطاع العام أو الخاص بعد تبني الدولـة مجموعـة مـن البرامج التدريبيـة لهـذه الشـريحة ومنحهم مهـارات يفضـلها أربـاب العمـل لاسـيما وان مؤسسـات الدولـة الانتاجية تعاني شحة من هذه الشريحة.

ت- النظام الضريبي يعيد توزيع الدخل بتوزيع الاعباء الضريبية، كلما أخذت الضرائب منحنى تصاعدي يتناسب وقدرة الممولين، كلما كان النظام الضريبي أكثر فاعلية في زيادة الدخل وتحقيق العدالـة الاَجتماعيـة، فـالأفراد مرتفعـو الـدخل يسـتفيدون أكثر من الانفاق الحكومي على البنية التحتية، وهذا يوجب عليهم إن يسهموا بمعدلات أعلى في حصيلة الضرائب المستعملة في تمويل هذا الانفاق.

ث- الـدعم السـلعي والتحـويلات والخـدمات العامـة، هـو الأنفـاق الحكـومي الموجـه إلى الشـرائح الفقيرة وذات الـدخل المـنخفض لتزويدهم بالخدمات الصحية والتعليمية، بالنظر إلى أن هذا هو جزء من حصتهم من عائدات الموارد الطبيعية في دولتهم، وواجب الدولـة ومسـؤوليتها الاجتماعيـة تجـاه مواطنيها وحقهم في الحيـاة والرعاية.(عدي مهدي، 2023: 77)

وفقا لـذلك قـد تشـكل هـذه المحـاور والمعـايير وسـيلة تنطلق منهـا الدولـة لتحقيـق عدالـة توزيعيـة بـين مختلـف أطيـاف الشـعب العراقي بمـا يحقـق العدالـة الاجتماعيـة للشـعب وان أي خلـل سيؤدي الى عدم رضا الشعب وسخطهم على السياسة التوزيعية ممـا يـؤثر على شـرعية النظـام السياسـي للدولـة والـذي يتعلـق بمدى قبـول الشـعب بـه او بالسـلطة السياسـة القائمة التي تـدير شـؤون الدولـة، زد على ذلـك تـأثيره على امـن واسـتقرار الدولـة ودوامها.

2- تجديد العقد الاجتماعي

هـو عهـد بـين الدولـة والشـعب وهـو احـد قـوى الجـذب الـذي يجعل الدولة اكثر استقراراً لأنه يحدد حقوق كل منهما والتزاماته تجـاه الآخـر، ويعـد أداة مفيـدة لتحليـل العلاقـة بـين الدولـة ومواطنيهـا، وبشـكل مكونـا رئيسـا لـدعم التنميـة المسـتدامة والشاملة لاسيما في الدول الهشة والمتضررة من النزاعات، حيث تكـون تحـديات التنميـة أكبر، وقـد تـؤدي العقـود الاجتماعيـة الضعيفة إلى الهشاشة، وضعف الدولة وتهديد استقراره. Zena (Ali2022 : 12)، ان ما تعرض له العراق بعد عام 2003 على اثر الغـزو الأمريكي احـدث تغيرات هيكلية عمقت من تردي الأوضـاع السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة، واثرت بشـكل مباشـر على طبيعـة العلاقـة بين الدولـة والشـعب، وأضعف الثقـة بشـكل كبير في مؤسسـات الدولـة والعمليـة السياسـية، وان النخب وحدها التي تنتفع من العقد الاجتماعي الحالي، زد على ذلك أزمة وباء كورونا التي فاقمـت العجـز السياسـي والامني ولاقتصـادي والاجتمـاعي

DOI:10.52113/uj05/024-17/1419-1444

والبيئي، مما ترتب عليه تراجع قدرة الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية.(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022: ص8)

جل ذلك يتطلب صياغة عقد اجتماعي جديد شامل وقابل للتطبيق لكي تتعافى الدولة في العراق من الصدمات المزدوجة، وعليه لا بد على الدولة في العراق تبني عقد اجتماعي جديد قائم على عدة أمور من شانها تعيد ثقة المواطن بدولته وان لها القدرة على ان تكفل حقوقه وتحميها وهذه الحقوق تُبلور على أسس العدل الاجتماعي وتتمحور حوله ومنها الآتي:(الحسيني، 2020)

أ- حقوق وحريات الشعب هي المضمون الحقيقي للعقد الاجتماعي الجديد لتحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي للأفراد.

ب- الشعب هو من يقرر شكل الدولة ونظام الحكم فيها وآليات وصول النخبة الحاكمة للسلطة وكيفية ممارستها للعمل باسم الشعب ونيابة عنه.

ت- ترتيب العلاقة بين أبناء الشعب العراقي وبكافة اطيافه وفق نص قانوني وبصيغة عقد اجتماعي ملزم يؤطر طبيعة العلاقة بين الفرد والفرد الأخر قائمة على أسس يرتضيها الجميع لتكريس حالة الرضا الشعبي بالحياة المشتركة، ويتمخض عن هذا العقد أثار تتمثل بصياغة دستور جديد أو تعديل الدستور القائم على نحو يمنح الجميع الحق المتكافئ في الحياة الحرة الكريمة بدون أي استثناء ولأي سبب كان.

ث- تحقيق مبدأ الديمقراطية التشاركية بين الحاكم والمحكوم فالأخيرة أداة حاسمة للتحول الثقافي والسياسي ويشعر المواطن ان المرافق العامة ملك للمجتمع ككل وان الخدمات العامة رهن بصيانتها وحمايتها، وما الحاكم إلا مدير أو مدبر لها فلا يصار إلى الإساءة إليها عندما تثور ثائرة الشعب في التظاهرات أو الاعتصامات الشعبية المطلبية.

تبعاً لذلك ان تجديد العقد الاجتماعي او إعادة صياغته من شأنه يثبت دعائم واسس العدالة الاجتماعية وبما يعزز ثقة المواطن بدولته وسلطتها الحاكمة من خلال اثباتها بانها راعية له وتكفل حقوقه وتوفر له الامن وحاجاته الأساسية بشكل متساو، فضلا عن تكافؤ الفرص لجميع افراد الشعب وبما يحقق لهم العيش الكريم.

3- الاصلاح السياسي

يتمثل الإصلاح السياسي القيام بعملية تغيير في المؤسسات السياسية يشمل ابنيتها ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها وفكرها وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي بهدف زيادة فعالية وقدرة وكفاءة النظام السياسي التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة والمتجددة باستمرار.(Shahbaa Elyas، 2023: 83)

يعاني العراق لا سيما بعد عام 2003 من أزمات كبرى وخلل ظاهر لا يكاد يخلو جانب من جوانب الحياة الرئيسة ومن هذه الازمات العدالة الاجتماعية، مما جعل مفهوم الإصلاح يطرح بكثرة واصبح له حيز كبير في المناقشات والحوارات والتحولات السياسية بل في كل حدث يقع في الساحة العراقية، وتعد ازمة العدالة الاجتماعية احدى الازمات التي تعاني منها الدولة في العراق والتي تتطلب اجراء إصلاحات تشمل سلسلة من التغييرات في الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية فيها(Mohammed Hashim، 2022: 397)، تتمثل خطوات الإصلاح بالآتي:(مركز الدراسات الاستراتيجية ،العراق على مفترق طرق ،2016)

1- **الإصلاح الحكومي**، يتمثل بوضع لجان مختصة لوضع معايير للأشخاص الممكن تقديمهم لتولي المناصب العليا في الدولة العراقية، وهذه خطوة في الاتجاه الصحيح، وإن أب رز المعايير هي (التخصص، الكفاءة الممزوجة بالخبرة العملية، والنزاهة)، وليس بالضرورة أن يكونوا من خارج الأحزاب الموجودة، شريطة أن يكون عملهم تجاه مجلس الوزراء وليس تجاه أحزابهم، ولابد من الالتزام بالمادة (18)/ رابعاً *من الدستور، أي يتوجب التخلي عن الجنسية المكتسبة لمن يتولى المسؤولية لضمان إخضاعه إلى قوانين المؤسسات الرقابية العراقية، واختصار التشكيلة الحكومية وهيكلة الوزارات

DOI:10.52113/uj05/024-17/1419-1444

والـدوائر وإبعادهـا عـن مبـدأ إرضـاء الكتـل و(الأحـزاب السياسية)،اضف الى ذلك لابد من توافر صفة الاعتدال لمن يتـولى المسـؤولية، وأن يكـون بعيـدا عـن التطـرف القـومي أو الطائفي أو الحزبي.

2- تفعيل **الجهات الرقابية** من خلال:

أ- تعـديل قوانينها لضمان عـدم تعارضـها مع قـوانين الـوزارات وقانون العقوبات وغيرها.

ب- دمجها وبالأخص بهيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية والإفادة من دمج الصلاحيات الواسعة لهيئة النزاهة والخبرات الكبيرة في ديوان الرقابة المالية.

ت- إبعادها عن المحاصصة الطائفية والحزبية وإسناد عملها بآليات تعزز إنفاذ القانون على فئات المجتمع كافة، لوضع حد لهدر المال العام وسوء الإدارة المالية الذي ينخر جسد الدولة.

3- بالإمكـان تحقيـق خطـوة أولى نحـو المصـالحة الوطنيـة الحقيقية عبر تقديم مشروع قانون إلى مجلس النواب حول ملف حقوق منتسبي الأجهزة الأمنية قبل عام 2003، وتحويل ملف المساءلة والعدالة إلى القضاء.

4- ضرورة القيام بإصلاحات دينية واجتماعية من خلال تبني مجلس النواب بتشريع عدد من القوانين تشجع على التسامح الـديني والاجتمـاعي وتحاسـب مـن يتبنى النعـرات الطائفيـة والنزاعـات العشـائرية والانقسـام الاجتمـاعي مـن خـلال تحديـد مجموعـة مـن العقوبـات الرادعـة ضـد مـن يهـدد وحـدة المجتمـع ويسعى لتمزيق نسيجه الاجتماعي هذه القوانين كان موجودة في زمـن النظـام السـابق وتحتـاج الى اعـادة صـياغة وتعـديل بمـا ينسجم مع الوضع الحالي للحفاظ على وحدة المجتمع وتماسكه.

استناداً لـذلك يتطلـب الإصلاح السياسي دوراً فـاعلاً من قبـل صانع القرار السياسي في وضع عملية الإصلاح موضع التنفيذ وتحديد النقاط الأساسية التي تسهم من التخفيف والحد من المظـالم الاجتماعيـة ونقـص الخـدمات وعـدم المسـاواة وتكـافؤ الفـرص التي قـد يتعـرض لهـا المـواطن تبعـاً لازمـة العدالـة الاجتماعية بسبب السياسات التي تتبعها الدولة التي قد تسهم في تعميـق هـذه الازمـة، الامـر الـذي يتطلـب ارجـاء إصـلاحات في منظومة الدولة من ادناها الى قمة الهرم في الدولة ومؤسساتها وبما يعزز تحقق العدالة الاجتماعية والتخفيف من تداعيات حدة الازمة.

5- تحقيق دولة الرفاه

يـرتبط مفهـوم دولـة الرفـاه بأسـلوب الحكـم الـذي تـؤدي فيـه الدولـة دوراً أساسـياً في حمايـة ورعايـة الرفاهيـة الاجتماعيـة والاقتصـادية للمـواطنين. ويحـدد "ت. اتـش مارشـال" عـالم الاجتمـاع الشـهير دولـة الرفـاه على انهـا (خلـيط محـدد مـن الديمقراطية، الرفاهية، الرأسمالية)، و تقوم دولة الرفاه على مبـادئ أساسـية تسـهم بشـكل مباشـر في تحقـق العدالـة الاجتماعية تتمثل المساواة في الفرص، التوزيع العادل للثروة، والمسؤولية العامة عن أولئك غير القادرين على منح أنفسهم الحد الأدنى من الحياة الكريمة (محمدين، 2022: 14)، تقوم الحكومة في دولة الرفاه بدور مركزي في تقليص فجوة المساواة بين الناس عن طريق دعم مجموعة من السلع والخدمات ، ويهدف الرفاه الى التعويض عن الاثار السلبية التي يتركها السوق على حياة الناس الذين يجدون مشقة ولأسباب مختلفة في تلبية احتياجاتهم الأساسية، واتباعها سياسات تهدف الى التقليل من الفجوة بين الطبقات، وبين الريف والحضر وبين العواصم الكبرى والمدن الأصغر من خلال إقرار الحد الأدنى للأجور، وتتفاوت أيضا في مدى اتباع نظام ضرائبي عادل وسياسات توزيع الاستثمار وغيرها السياسات.(النصار، 2023: 393-340)

وعليه يقع على عاتق الدولة في العراق لاسيما بعد التغيير الذي طرأ عليها عقب الغزو الامريكي عام 2003 ان تكون قادرة على وضع الخطط والبرامج ذات العلاقة بالسياسة الاجتماعية وتوفير التمويل اللازم لتنفيذها، وذلك بحكم تحقيق متطلبات التنمية والرعاية الاجتماعية وحماية الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع وتأمين التوازن والعدالة في التوزيع(العبادي، العزاوي،

DOI:10.52113/uj05/024-17/1419-1444

2011: 76)، وبذلك يتسع افق تحقق العدالة الاجتماعية لاسيما بين المناطق المهمشة والفئات الاجتماعية ذات الحظوة الضعيفة في توفر الخدمات العامة والاحتياجات الأساسية.

صفوة القول يمكن تحقق دولة الرفاه في العراق من خلال جملة من السياسات العامة لاسيما ما يتعلق بالسياسات الاجتماعية التي تمس افراد الشعب بشكل مباشر من خلال تعلق الامر بمدى توفر الاحتياجات الاساسية والخدمات العامة لهم وتكافؤ الفرص وعدالة التوزيع للحد من التفاوت في الدخل بين المواطنين او التنمية بين أقاليم الدولة مما يتمخض عنه توسيع فرص الحياة وتحقق تكافؤ الفرص والتمتع بجميع الحقوق والمساواة.

6- الحكم الرشيد

والحكم الرشيد احد اهم المصطلحات التي حظيت باهتمام كبير من قبل بعض الجهات والمنظمات الدولية خاصة العاملة في مجال التنمية فقد عده الكثيرون عموداً للتنمية المستدامة ويُعده البعض بانه جاء ليضفي الحكم الديمقراطي- منطلق دولة القانون وهدفها بعدا عقلانيا إنسانيا يحقق الهدف من فكرة الحكم المتمثلة بتوفير المناخ للتنمية الإنسانية للبشر من خلالهم ولأجلهم (الحمدي، 2018: 5-7)، ويُعد الحكم الرشيد شرطا أساسيا للتنمية البشرية وخلال هذه المدة شهد تطوراً بانتقاله من التركيز على العمليات الاقتصادية والكفاءة الإدارية الى روابط ذات أطر اقوى تتمثل بالديمقراطية وسيادة القانون والمشاركة والشفافية والخضوع الى المساءلة امام مواطنيه ومجتمع مدني ديناميكي يمكنه التعبير عن احتياجات افقر افراد المجتمع والاستجابة لهم، ومن ثم يشكل الحكم الرشيد موضوع ذو أهمية أساسية لجميع مجالات أنشطة الدولة(Franziska Walter ، 2011: 4)، وما يتعلق في توظيف الحكم الراشد في تحقق العدالة الاجتماعية يكمن دوره في انه يُعد نموذج إصلاحي حداثي للنظم السياسية، تبعاً إلى طرحه منظومة سياسية وقانونية واقتصادية داعمه ومطوره للأنظمة السياسية من خلال حوكمة التسيير، والارتقاء بحقوق الإنسان، ورعاية مشاريع التنمية المستدامة، وتحقيق كفاءة الإدارة العامة، وفاعلية الأداء الحكومي.(لخضر، 2022: 77)

وهذا جله يتمثل مؤشرات تدل على مدى تحقق العدالة الاجتماعية بين افراد الشعب الواحد داخل إقليم الدولة ومدى قدرة النظام السياسي الذي يعد بمثابة نظام التشغيل بحاجة دائمة إلى التحديث والتنمية والإصلاح لتجديد بنيتها المؤسساتية وإنعاش أدائها الوظيفي، لأن الفاعلية والتجديد يمثلان أهم رافد لديمومة الأنظمة السياسية، وقدرتها على التأقلم والاستجابة للمطالب الشعبية المتزايدة والمتنوعة في بيئة تشهد الحاجات الإنسانية الجامحة والحركية.(لخضر، 2022: 77)

وفي العراق مسألة الوصول الى الحكم الرشيد مسالة بالغة الأهمية لما يعانيه من أزمات مركبة ومعقدة ومنها ازمة العدالة الاجتماعية التي تم ذكر مؤشرتها في الفصل الثاني واسبابها في الفصل الثالث وانعكاساتها في الفصل الرابع ولما يمتلكه العراق من ثروة بشرية وطبيعية والتي يمكن استثمارها في تحقيق التنمية البشرية والاقتصادية ومن ثم المستدامة، فهو بذلك بحاجة الى إدارة فاعلة ورشيده النهوض بواقع الشعب والاخذ به الى بر الأمان من الفقر والبطالة ومظاهر عدم المساواة وتكافؤ الفرص ، مما يعكس قدرة الدولة على أداء وظائفها إزاء شعبها وامكانيتها من تفعيل السياسات والبرامج والخطط المتعلقة بتحقيق العدالة الاجتماعية، وان تبني هذه الرؤى من قبل صناع القرار سوف يسهم في الحد من تطور الافكار التي تدعو لتطبيق فكرة الأقاليم، فضلا عن تحقيق الاستقرار السياسي لكونه المسؤول عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، زد على ذلك زيادة احساس المكونات الدينية والمذهبية والقومية بانها جزء من هذا الوطن واشراكهم في ادارة الدولة وخلق هوية وطنية جامعة، مما يسهم ذلك في انقاذ الدولة في العراق ومؤسساتها من براثن ما انبته الاحتلال منذ عام 2003 والى يومنا هذا من سياسات آلت به الى حالات من النزاع و عدم الاستقرار التي تستوجب وجود

DOI:10.52113/uj05/024-17/1419-1444

نظام حكم يكون قادرا على احداث التغييرات المنتظرة والمنقذة للدولة في العراق.

الاستنتاجات

1- تعد العدالة الاجتماعية من الموضوعات الحديثة التي شاعت في الأوساط السياسية ولها أهمية لدورها الأساسي في القضاء على مظاهر التهميش والاقصاء وعدم عدالة التوزيع، في المقابل تعمل على دعم وتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص والتوزيع العادل بين افراد الشعب واقاليم الدولة.

2- يعد الشعب ركناً اساسياً من اركان الدولة ومبرر وجودها، ويترتب على الدولة تحقيق العدالة الاجتماعية بين افراد شعبها لما تتمتع به من خصائص تميزها على انها تنظيم متكامل سياسي واجتماعي (كالشخصية المعنوية والسيادة)، وهي المسؤولة عن اداء واجباتها والقيام بوظائفها إزاء شعبها، بغية توفير الخدمات لسكانها وتحقيق تطلعاتهم، الامر الذي ينعكس على شرعيتها واستقرارها.

3- ان جميع الدول من دون استثناء تواجه ظروفاً تهدد سبل عيش مواطنيها بدرجات مختلفة. فإن غياب دور الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية بسبب (تلكؤ او فشل في اداء وظيفة من وظائفها) وبدرجات متفاوتة، وتراجع أداء مؤسساتها يعمق من ازمة العدالة الاجتماعية يهدد استقرار نظامها السياسي.

4- اسهم ترسيخ مبدأ المحاصصة وتوزيع المناصب وفق اسس طائفية ومكونات الى تراجع الأداء المؤسسي وتفشي مشكلات تنهش جسد الدولة كالفساد المالي والإداري الذي أدى بشكل كبير المساهمة في تعطيل البرامج التنموية وتطوير البنى التحتية بشكل كبير.

5- اصدار الدولة العديد من القوانين الجديدة التي تعزز من تحقيق العدالة الاجتماعية لاسيما تلك التي تتعلق بالمساواة بين المواطنين وبين الرجل والمرأة وتكافؤ الفرص لجميع افراد الشعب وتحد من استفحال المشكلات المجتمعية كالفقر والبطالة والجريمة التي تهدد امن الشعب من جهة واستقرار الدولة وامنها من جهة أخرى.

6- إمكانية تعرض العراق الى الانقسام والتفتيت بسبب فشل الحكومة تحقيق العدالة الاجتماعية القائمة على التوزيع العادل للموارد الثروات والاعباء مما يحقق مطامع الدول التي تسعى الى ترسيخ فكرة تقسيم العراق بما يخدم مصالحها في المنطقة العربية.

7- يعاني العراق من غياب قيم المواطنة وتكوين هوية وطنية جمعية بسبب ترسيخ نظام المحاصصة وفق اسس طائفية وعرقية مما اسهم في بروز الولاءات الفرعية على الولاء للوطن.

المقترحات

1- تطبيق الدولة وسلطتها الحاكمة للديمقراطية بشقيها السياسي والاجتماعي بما يسهم في بناء نظام سياسي واقتصادي واجتماعي يكون مبني على أسس الحرية والمساواة وتكافؤ الفرص وفصل السلطات والتداول السلمي للسلطة.

2- السعي نحو تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال توزيع عادل للثروات وتحقيق نظام ضريبي ووضع ضمانات اجتماعية من سكن لائق وتوفير الرعاية الصحية للمواطنين فضلا عن النهوض بالواقع الصحي والتعليمي.

3- ترسيم سياسات هياكل الدولة المؤسساتية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل علمي مدروس يخدم تدعيم إنجاز المؤسسات لمهامها بتولي المناصب المهمة وفقاً الاختصاص والكفاءة والنزاهة وعدم الركون الى التزكيات العشائرية او الحزبية او الطائفية، وتفعيل التقييم والمحاسبة الجدية لأصحاب القرار في تلك المؤسسات.

4- بذل جهود إضافية من قبل الدولة لتحقيق الامن الإنساني لأنه الضامن لاستمرار عملية التنمية وادامة الحياة وكرامة الانسان.

DOI:10.52113/uj05/024-17/1419-1444

المصادر

أولا- الكتب

1- بن منظور، محمد بن مكرم، تصحيح أمين محمد عبد الوهاب، محمد صادق العبيدي، لسان العرب، ط3،ج9 ، دار احياء التراث العربي، بيروت،1999

2- تانيجا ,بريتي ، صهر ونزوح واستئصال: جماعات الأقليات في العراق منذ عام 2003، ترجمة، عبد الاله النعيمي، تقرير جامع حقوق الأقليات.

3- الحمدي ,عبد العظيم بن محسن ، الحكم الرشيد في صدر الدولة الإسلامية والاتجاهات المعاصرة، الطبعة الأولى، مؤسسة ابرار ناشرون وموزعون، صنعاء، 2018.

4- صليبا ,جميل ، المعجم الفلسفي، ط1،ج2، ذوي القربي، قم، 1385.

5- كالبرتسون ,شيلي ، ليندا روبنسون، تحقيق اقصى فائدة من النصر بعد هزم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، مؤسسة RAND، كاليفورنيا،2017.

ثانيا- الرسائل والاطاريح

1- عدي مهدي صالح، أزمة التوزيع وتأثيرها في تحقيق العدالة الاجتماعية في العراق بعد العام 2003، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2023.

2- مروة سامي جودة ، التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات الدولة الهشة(دراسة تطبيقية على العراق)، رسالة ماجستير، جامعة المثنى، كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2018.

ثالثا- الدوريات العلمية والمجلات

1- أزوتار ,أحلام ، مقال منشور (العدالة الاجتماعية)، الموسوعة السياسية، نشر بتأريخ 26-9-2020.

2- الأمم المتحدة- الاسكوا، الحماية الاجتماعية أداة للعدالة، نشرة التنمية الاجتماعية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، المجلد 5، العدد 2، بيروت، 2015.

3- الانور , محمد ، حكومة العبادي وحصاد سياسات المالكي، مجلة السياسة الدولية، مصر، المجلد (49)، السنة(50)، العدد(198)، 2014.

4- الجبوري ,ابتهال محمد رضا داود ، واقع الفيدرالية ومستقبلها في العراق، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد31-32، 2016.

5- حسين ,عقيل إبراهيم ، النظام السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة الجامعة العراقية، مركز البحوث والدراسات، العدد 57، ج1، 2022.

6- الحمداني، قحطان احمد سليمان، الفيدرالية في العراق بين الدستور والتطبيق العملي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 360، 2009.

7- الخزرجي ,حمد جاسم محمد ، سعد محمد حسن الكندي، علي مراد كاظم النصراوي، تداعيات الإرهاب السياسية والاجتماعية على الشباب في العراق بعد العام 2003، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد 72، 2023.

8- داسي , سفيان ، العدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي في البلدان العربية، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة الجزائر 3، الجزائر، العدد 2، المجلد ،2019.

9- دخيل ,حسين احمد ، اثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام 2003، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، العدد 18، 2015.

10- درويش , رواء طه ، الدوافع السياسية والاقتصادية لظاهرة الإرهاب الدولي بعد عام 2003 العراق انموذجاً، اكليل للدراسات الإنسانية، عدد خاص وقائع مؤتمر تونس، جزء 2، 2021.

11- الذراع , بن يمينة شايب ، المؤثرات الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، الاكاديمية للدراسات

DOI:10.52113/uj05/024-17/1419-1444

الاجتماعية والإنسانية/ قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 21، 2019.

12- سانية ,عبد الرحمن ، اثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي- الاقتصاد المصري نموذجا، مجلة الواحات للبحوث والدراسات جامعة غرداية، الجزائر، العدد18، 2013.

13- سيساوي ,فضيلة ، هبة يوسف، انعكاس ازمة العدالة الاجتماعية الناجزة على تحمل الشباب للمسؤولية الاجتماعية، مجلة دراسات علوم الانسان والمجتمع ، جامعة جيجيل، مجلد 4 ، العدد 1، 2021.

14- شهاب ,احمد مال الله ، وعد ابراهيم خليل، بوادر الإرهاب في المجتمع العراقي بعد 2003/دراسة تحليلية اجتماعية، مجلة اداب الرافدين، جامعة الموصل، المجلد 52، العدد 93، 2023.

15- الصلوي , ياسر حسن ، الحرب الاهلية وعدم الاستقرار السياسي في اليمن وتأثيرها في مؤشرات التنمية البشرية بعد عام 2014،مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، العدد 26، نوفمبر 2022.

16- العامر ,حسين عبد فياض ، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في دول العالم الثالث، مجلة واسط الإنسانية، العدد 27، 2014.

17- العبادي ,سلام عبد علي ، مثال عبد الله غني العزاوي، السياسة الاجتماعية في العراق جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق، مجلة الآداب، جامعة بغداد، العدد96 ، ،2011.

18- عزيز ,احمد عدنان ، علياء محمد طارش، العدالة الاجتماعية في الفكر السياسي الغربي: جون روزل وويل كميلكا انموذجا، مجلة العلوم السياسية، العدد54، جامعة بغداد، 2018.

19- عليوي، حسين ، الحمداني، ضحى مهند ، داعش في العراق بين فشل الدولة المدنية والسياسة الحكومية الامنية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، المجلد 1، العدد 3، 2019.

20- لخضر ,حرز الله محمد ، الأنظمة السياسية العربية وإشكالية العجز الوظيفي: دراسة نقدية من منظور مقاربة الحكم الرشيد، مجلة لباب للدراسات الاستراتيجية والإعلامية، السنة الرابعة، العدد 13، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2022.

21- غرايبه , خليف مصطفى ، التلوث البيئي: مفهومة واشكاله وكيفية التقليل من خطورنه، مجلة الدراسات البيئية،العدد3، 2010.

22- محمدين ,صفاء صابر خليفة ، نموذج دولة الرفاهية الاجتماعية دراسة في الإشكاليات والمآلات، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد 7، العدد 14، 2022.

23- الموسوي ,موسى جعفر راضي ، الأقاليم الثلاثة في العراق دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة ديالى، العدد77، 2018.

24- النصار , نزار عبد السادة ، خدمات دولة الرفاه الاجتماعية واثرها في تعزيز الامن الاجتماعي من منظور الخدمة الاجتماعية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، المجلد 3، العدد51، 2023.

25- هادي ,سهيلة ، الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق، مجلة دراسات وابحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، مجلد 10، عدد3 ، سبتمبر السنة العاشرة، 2018.

رابعا- التقارير الرسمية

DOI:10.52113/uj05/024-17/1419-1444

1- المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق، تقرير توثيقي عن جرائم عصابات داعش الإرهابية والأوضاع الإنسانية في محافظة نينوى للفترة من 10 حزيران 2014 ولغاية 31 كانون الأول 2016، بغداد، 2017.

2- قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2003.

3- دستور جمهورية العراق لعام 2005.

4- جمهورية العراق، جريدة الوقائع العراقية، قانون الموازنة الاتحادية للسنة المالية 2010.

5- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إعادة صياغة العقد الاجتماعي في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022.

خامسا- الانترنيت

6- البكري , جواد كاظم ، أسس توزيع الثروات في الأنظمة الفيدرالية، الحوار المتمدن، المحور (الإدارة والاقتصاد)، العدد 2196،19 شباط- فبراير 2008. متوفر على الرابط /https://www.ahewar.org

7- الحسيني ,علاء ، نحو عقد اجتماعي عراقي جديد، مركز ادم للدفاع عن الحقوق والحريات، قسم مقالات، الاثنين 10 آب/ أغسطس 2020. متوفر على الرابط : /http://ademrights.org .

8- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، اللاطائفية: هل تؤدي الاحتجاجات الشعبية الى تغييرات جذرية في العراق، ، أكتوبر 2019، متوفر على الرابط /https://futureuae.com

9- بندي ,جمعة عباس ، جذور الانسداد السياسي في العراق، كوردستان 24، 05/06/2022 ، متوفر على الرابط : https://www.kurdistan24.ne t/.

10- ميثاق خير الله جلود، انتخابات 2018البرلمانية ومستقبل النظام السياسي في العراق، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2-10-2018، متوفر على الرابط https://www.orsam.org.tr

11- مبادرة الإصلاح العربي، تصاعد موجة التغيير في العراق ، متوفر على الرابط https://www.arab-reform.net/ .

12- محمد, نازا ، عارف يوسف، محافظات عراقية تسعى للتحول الى أقاليم ومخاوف التقسيم، تقرير منشور. الاناضول، 22 نيسان –ابريل 2019، متوفر على الرابط: https://www.aa.com.tr/

13- المحمدي ,عز الدين ، أثر التقسيم وتفكيك العراق، شبكة النبأ المعلوماتية، قسم دراسات، السبت 7 تموز – يوليو 2018 ، متوفر على الرابط : https://annabaa.org/ .

14- النشمي ,فاضل ، مجلس القضاء (الأقاليم تهدد العراق) رئيسه استثنى كردستان لوضعه الخاص، 8 شباط- فبراير 2024، متوفر على الرابط: https://annabaa.org/ .

سادسا- المصادر الاجنبية

1- Franziska Walter, Dominique-Claire Mair, Anton Mair, Good governance, Translation: Nicholas Somers, policy document, Austrian Development Agency (ADA), Vienna, 2011.

2- Hugo El Kholi , Political Justice, Reciprocity and the Law of Peoples, OXPO Working Paper Series,2011-2012.

3- Internal Displacement in Iraq: Barriers to Integration, The International Organization for Migration Iraq Mission, International ganization for Migration (IOM), Iraq,2014.

4- Majeed Hameed Muntasser, STATE-BUILDING AND ETHNIC PLURALISM IN IRAQ AFTER 2003, The Journal of Political Theory Political Philosophy and Sociology of Politics Politeia, 2022.

DOI:10.52113/uj05/024-17/1419-1444

Al-Muthanna University / College of Education for Humanities

Abstract

The subject of social justice is one of the topics that have emerged recently and linked to geography to achieve distributive justice and political geography because of its association with the state and its functions that it performs and its commitment to providing basic needs and services to its people to achieve their welfare through the policies and mechanisms followed by its political institutions to achieve social justice, based on the principles of equality, non-discrimination, equal opportunities and achieving balance between the regions of the state, especially with regard to achieving development and advancing the reality of peoples who enjoy a composition Ethnographic as well as the state's failure to fulfill its obligations towards its citizens, resulting in a social justice crisis that reflects on the stability of the state, the investment of its resources, the preservation of its social composition and the advancement of the reality of its environment, which results in repercussions that increase the vulnerability and fragility of the people and the state and deplete its strength and potential.

Keywords: Social justice, political closure, welfare state.

5- Mohammed Kadhim Hashim, Reform in Contemporary Iraqi Politics: Critical Analytical Study,Political Issues, Al-Nahrain University, No 69, 2022.

6- Renad Mansour, Challenges to the Post-2003 Political Order in Iraq, The Swedish Institute of International Affairs,2019.

7- Robert Folger, The Sense of Injustice: Social Psychological Perspectives (New York: Plenum Press, 1984.

8- Roxanne Jamal Shakor, Ethnicity-Based Political Instability in Iraq After 2003, Lectio Socialis, Vol 4, Issue 2, 2020.

9- Shahbaa hikmat Elyas, Political Reform in Iraq After 2014: Opportunities and, Challenges, College of Political Science/ University of Mosul, Vol 17, NO. 56 , 2023.

10- Shahbaa hikmat Elyas, Political Reform in Iraq After 2014: Opportunities and, Challenges, College of Political Science/ University of Mosul, Vol 17, NO. 56 , 2023.

11- United Nations ،Social Justice in an Open World ،The Role of the United Nations ،New York ،2016

Zena Ali Ahmad, Reimagining the Social Contract in Iraq, , UNDP Iraq,2022.

The geopolitical effects of the social justice crisis on the political reality in the Iraq after 2003

Heba Shaker Abdel Amir

Adnan Kazim Jabbar Al-Shaibani

DOI:10.52113/uj05/024-17/1419-1444